نظرية الريع

الدكتور أحمد إبريهي علي

آب 2020

Abstract

The aim of the Paper is to present a short concise history of rent theory highlighting the formation of the modern conceptual frame work for economic rent. The pre-classical thoughts, since William Petty, have been reviewed in attempts to discern the roots of the classical way of thinking. No doubt, that the logical structure of the Ricardian differential rent has been the fertile land of economic theorizing , therefor it is the main theme of this research work. The neo-classical vision and modern theory of rent has been thoroughly covered focusing on the extension of the term beyond land and agriculture. As expected, the very concept of scarcity rent related to natural resources is, also, revisited with discussion. Considering the particular task of the paper the issues of oil rentier economy are not included. Responding to the recurrent intellectual interest regarding the characteristics of the oil economy, which are closely related to the rent, more theoretical research works are required and recommended.

المستخلص

هدف هذه الورقة عرض مختصر وافي لتاريخ نظرية الريع لإضاءة إطار المفاهيم الحديث للريع الاقتصادي. لقد روجعت أفكار ما قبل الكلاسيك، منذ وليم بتي، في محاولة الكشف عن جذور منهج التفكير الكلاسيكي. لا شك ان البنية المنطقية للريع التفاضلي الريكاردي أرض خصبة للتنظير الاقتصادي لذلك كانت محورا أساسيا لهذا البحث. ان الرؤية النيوكلاسيكية ونظرية الريع الحديثة قد تمت تغطيتها على نحو شامل، مع التركيز على التوسع في نطاق استخدام المفهوم خارج الأرض والزراعة. وكما هو المتوقع، فإن مفهوم ريع الندرة وثيق الصلة بالموارد الطبيعية قد عاودته الدراسة وناقشته. آخذين في الاعتبار المهمة الخاصة لهذه الورقة، فإنها لم تتضمن مسائل الاقتصاد الريعي للنفط. واستجابة للاهتمام المتجدد للمثقفين واهل الفكر بخصائص الاقتصاد النفطي، وهي وثيقة الصلة بالريع، فإن المزيد من الأبحاث النظرية مطلوبة ونوصي بها.

تقديم:

يزدحم السكان ومختلف الوان النشاط البشري على الأرض، ويتزايد الطلب على مواردها، ومثلما تدرس الأرباح والفوائد بالعلاقة مع رأس المال والتنظيم، فالريع أولى لصلته بما لا يمكن إعادة إنتاجه. الريع محور اقتصاديات التعدين وأنشطة الاستخراج بما فيها النفط والغاز. كما لا تخفى أهميته في التنمية الحضرية والتشكل المكاني للاستثمار والانتاج والتشغيل والجغرافية البشرية. ولقد ترسّخت الصفة الريعية لاقتصاد العراق ودول أخرى، وعلى غير المتوقع لم يحظ التنظير للريع ما يناسب سعة الموضوع وتعقيداته. لا شك ان الاستخدام الأمثل للأرض ومواردها يرتبط وثيقا بثمنها الاقتصادي الكلي وكيف يتفاوت، الى جانب أسعار السوق وتغيرها وما لها من آثار لا يستهان بها في توزيع الدخل والثروة وأنماط الاستثمار، والسكن والتطور الحضري والعمراني. لقد بدأت نظرية الريع في الزراعة، ثم الموقع بالعلاقة مع النقل والتركزات السكانية، ووظفت في اقتصاديات الموارد الطبيعية. وهي عامة لا تختلف في بنيتها المنطقية وأدوات التحليل المنبثقة عن إطارها المفاهيمي رغم تنوع الموضوعات.

الأرض Land تعبير عن كل موارد الطبيعة، فضلا عن وظيفة الحيز المكاني للعمران والسكن ومختلف الوان النشاط البشري، والأرض بهذا التعريف الواسع هي ميدان مفهوم الريع في العلم الاقتصادي. والريع جزء من صافي فائض العمليات، والأخيرة هي القيمة المضافة عدا تعويضات المشتغلين.

تحاول هذه الورقة عرض الاتجاهات الأساسية للتنظير باختصار للبدء في مناقشتها، وقد تسنح الفرص لمواصلة هذا الجهد.

ما قبل الكلاسيك:

وليم بني William Petty 1623-1687:

عند وليم بتي العمل أبو الثروة والأرض أمها، ويبدو هكذا يراهما عنصري إنتاج ولابد ان تنسب القيمة لهما ، اما راس المال فهو مُنتَج من عمل سابق وسعر الفائدة ثمن التخلي عن النقود لمدة من الزمن.. وقد وردت في كتاباته فكرة الفائض وقيمة السلع على اساس العمل وتعريف للريع. يتصور بتّي فلاحا يزرع ارضة قمحا، أو ذرة، ويقول بعد ان يقتطع، الفلاح، من المحصول بذور العام القادم وما يحتاجه لاستهلاكه خلال العام ويشتري بقسم من المحصول ملابس وسلع استهلاكية أخرى، فالذي يبقى يسميه الريع الطبيعي والحقيقي للأرض، أي ان الريع هو الفائض عن الاستهلاك . لقد زرع الأرض بعمله والبذور التي استردها ، وتوزعت القيمة المضافة بين الاستهلاك الضروري، الذي يمثل أجر الكفاف عند الكلاسيك فيما بعد، وفائض هو الريع ، وصفه كما عرفه الناس آنذاك ،ولا علاقة له بالريع التفاضلي لريكاردو(het).

ويقارن وليم بتي بين وقتي عمل متساويين متكافئين في الجهد الأول: الأول ينتج قمحا والآخر فضة، ومثلما ان العامل في حقل القمح سيقتطع استهلاكه والباقي فائض، كذلك العامل في انتاج الفضة، وبذا اصبحت قيمة الريع معروفة نقدا إذ تعادل الفائض من إنتاج الفضة طالما كلاهما بنفس المقدار من العمل ونفس المجهود. وهو توصيف دقيق لمثال يبّين فيه ان قيم السلع تتكافأ ما دام العمل المطلوب لإنتاجها متكافئا وأيضا ما تضمنتاه من فائض قيمة (Schumpeter, P208). لكن السؤال هل ان الفائض من إنتاج الفضة هو ريع

لأرض المورد الطبيعي ، ام اراد القول ان كلاهما فائض قيمة العمل والأرض لا ريع لها خاصة وقد سمّى فائض القمح الريع الحقيقي والطبيعي للأرض. ويضيف إن كان وقت العمل قد انتج شلنا من الفضة ونفس العمل يُنتج كيسا من القمح فإن الشلن وكيس القمح كلاهما سعر للآخر ، وهو في هذا أوضح وأعمق دلالة من آدم سمث في نظريته لقيمة العمل في مجتمع بدائي. ويقر، أيضا، بأن اسعار السوق قد لا تتطابق مع قيم العمل. ونعود الى نظرية بتّي للقيمة ويرى شومبيتر(ibid) ان نظريته للقيمة ليست واضحة ، وعلى حد تعبيره، هل هي نظرية قيمة العمل ام قيمة الأرض خاصة وأنه، بتي، يقيس الأجر بإنتاج قطعة أرض تكفي معيشة العامل.

كانتيلون Richard Cantillon:

مهّد كانتيلون الى من جاء بعده بدايات فن التنظير الاقتصادي بالتجريد وفكرة التوازن الكلي، وعادة ما يشار الى بحثه " مقالة حول طبيعة التجارة بصفة عامة" الذي أعده في ثلاثينات القرن الثامن عشر ونُشِر عام 1755(het) . وقد أفاد الفيزيوقراط منه كثيرا، والكلاسيك أيضا. إذ تضمّن صيغا أولية للتوازن بين تدفقات الدخل والسلع، والتمييز بين الأسعار "الطبيعية" ذات القيمة الذاتية تحددها الكلفة، واسعار السوق التي تؤثر بها عوامل ذاتية Subjective ويحددها العرض والطلب (Shumpeter). عوامل الإنتاج عند كانتيلون العمل والأرض لكن الأرض هي المُنتج الحقيقي والعمل " مُنتَج" طالما يعتمد على وفرة السلع الضرورية وهي من الأرض. وتخصص الأخيرة بين إنتاج السلع الضرورية Necessities وسلع الترف والكماليات Luxuries. والأجر عند الكفاف دائما والريع يساوي قيمة الإنتاج مطروحا منه الأجور. وعندما يرمز للعمالة في إنتاج السلع الضرورية LN ، والعمل في إنتاج سلع الترف والكماليات LU ، ومجموع العمل L ؛ والأرض للفئة الأولى والثانية من السلع ، ومجموع المساحة على التوالي TN ، TU، T؛ والأجر للعامل وأسعار السلع من الفئتين w ، PN ، PU على التوالي ؛ والريع لوحدة المساحة t ؛ والكميات المنتجة من مجموعتي السلع XN ، XU ؛ فالمتطابقات التالية تصف نظام كانتيلون:

$$L_N+L_U=L$$

$$T_N+T_U=T$$

$$tT=tT_N+tT_U$$

$$wL=WL_N+wL_U$$

$$w= P_NX_N/L$$

$$P_NX_N=wL_N+tT_N=wL_N+wL_U=wL$$

$$P_UX_U=wL_U+tT_U = tT_N + tT_U =tT$$

الريع موحد لوحدة المساحة فهو مطلق وداخل في تحديد اسعار السلع. ولم يقدم كانتيلون نظرية للريع سوى انه مفروض من الأمير وملاك الأرض الذين يعود لهم الإنتاج أصلا لأن أرضهم هي المُنتجة، والعمل يعتمد على انتاج السلع الضرورية . وبقصد ما تبناه مالثوس وريكاردو فيما بعد بأن الغذاء يحدد السكان وتبعا لذلك العمل، وهي علاقة للأمد البعيد.

الفيزيوقراط:

ظهر الفيزيوقراط، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد عُرفوا بالجدول الاقتصادي للطبيب الفرنسي Quesnay، الذي يصور تدفقات السلع بين الزراعة والصناعة ومنهما الى الطلب النهائي. ويتّسق توزيع الدخل بين الفلاحين والصناعيين وملاّك الأرض مع الانتاج والفائض وتدفقات السلع والنقود. وأبرز ما أكّدوا عليه ان الزراعة هي القطاع الوحيد المنتج للفائض، ناتجا صافيا، وهو الريع يستحوذ عليه ملاّك الأرض. ومن مقترحاتهم، في المالية العامة، أن يكون الريع دون غيره أساسا للضريبة لأنها إن اقتطعت من اي مكان آخر تتحول إليه إذ لا يوجد فائض غيره. ويقتضي توازن الاقتصاد، أو كفاية الطلب للعرض المحتمل، إنفاق كل الريع والضريبة المقتطعة منه في الداخل. والريع، الفائض، يدفعه الفلاّحون، مقدما، إيجارا للأرض التي يزرعون. ويفترض نموذج Quesnay حجما ثابتا للاقتصاد Stationary على اساس غياب دافع الربح في فرنسا التي كانت ريفية زراعية آنذاك، وملاك الأرض ينفقون الريع إستهلاكا من سلع زراعية وصناعية ولا يستثمرون.

ولقد أسهم Turgot بإضافات أصيلة، منها نظرية للأسعار وتحديد الربح منفصلا عن الريع. وقدم نظرية التثمير Fructification للربط بين الريع والربح والفائدة وقيمة الأرض منطلقا من مقدمة بسيطة وهي ان مالك الأرض يستطيع تحويلها الى رأس مال ليكون العائد البديل هو الربح . وعلى فرض ان ريع الأرض A فسعر الأرض P_L هو القيمة الحالية للريع أي القيمة المخصومة بسعر الفائدة r لدفعة سنوية مدة n من السنوات:

$$P_L=[A\{1- [1/(1+r)^n]\}/r]$$

وبما ان الأرض أصل دائم تكون n لانهائية ∞ لتصبح المعادلة:

$$P_L=A/r$$

ورغم إنتقاد بوم بافرك لها لأنها دائرية، أي الريع يعتمد على سعر الأرض والعكس صحيح، لكن مبدأ حساب سعر الأصل بدلالة القيمة الحالية لعوائده متعارف عليه. كما ان الريع محدد، عمليا، إذ تقوم عليه العلاقة بيم الفلاحين ومالكي الأرض. ومغزى معادلة التثمير ان تداول ملكية الأرض قد أدخلها في عداد الأصول الرأسمالية، وبذلك أصبح الريع شكلا آخر للربح. وتسمى إطروحات Turgot الفيزيوقراطية الجديدة وهي أقرب الى المنحى الكلاسيكي أو حتى مهدت له. لدى Quesnay الريع هو الشكل الوحيد للفائض، كما تقدم، وربما اتخذ ذلك الموقف لسبب عملي كي يدعم مقترحه في الضريبة الواحدة على الريع

دون الأصناف الأخرى من الدخل. بيد انه سلّم بإمكانية الربح لمزارعي الحيازات الكبيرة إذ بوسعهم خفض التكاليف وهي فكرة تشابه، الى حد ما الريع التفاضلي لريكاردو كما سيأتي. وايضا خلال مواسم ارتفاع اسعار المحاصيل يحقق الفلاحون أرباحا، ومع ذلك يدافع عن فكرة الريع هو كل الفائض على أساس أن تلك الأستثناءآت محدودة أو مؤقتة والعبرة بالقاعدة العامة.

ولم يتفق Baudeau وهو من الفيزيوقراط على نفي الربح عن النشاط الزراعي فهو عنده شرط لتقديم الفلاحين رؤوس أموالهم هناك، وكذلك في الصناعة فئة تعمل فقط واخرى تدير وتشرف، يقصد ان هذه الثانية لا بد ان تربح. وسلك Turgot هذا المسار لتعميم مبدا الربح رغم ان المصدر الوحيد للأرباح في كل القطاعات هو الريع الزراعي ، كما يرى. وعلى سبيل المثال يأتي ربح الصناعة من عدم إكتمال المنافسة التامة فيتحول جزء من الريع الزراعي الى ارباح للصناعيين نتيجة التبادل غير المتكافئ بين الزراعة والصناعة حيث تكون أسعار الأخيرة مرتفعة بصفة دائمة أي فوق الكلفة. ومع ذلك يرى ان معدل الربح يميل الى التساوي نظرا لحراك رأس المال. دعا Turgot الى تحرير عمال الزراعة من كل قيد كي تتحسن أجورهم بالمنافسة على عملهم وبحثهم عن فرصة افضل. وربط بوضوح بين الربح والادخار وتكوين راس المال، واختلف بهذا عن Quesnay الذي لا يريد الاعتراف بوجود الادخار أصلا إذ يراه تسربا من الطلب يؤدي الى تقلص النشاط؛ بينما ينظر Turgot الى دور الادخار في تكوين راس المال وأن الأخير في كل القطاعات ينتج قيمة زائدة على الكلفة وبهذا اختلف عن موقفه بان الزراعة هي المصدر الوحيد للفائض.

<u>آدم سمث:</u>

وردت في كتابات آدم سمث ثلاث إطروحات لتحديد القيم النسبية للسلع : الأولى وقت العمل؛ والثانية العمل الذي تشتريه السلعة في التبادل Labour Command، وهي النظرية التي تبناها مالثوس ايضا (Costabile, and Rowthorn) ويقصد بها كم تشتري السلع المُنتَجة من عمل لتوظيفه في دورة الانتاج القادمة؛ والثالثة التجميع المتتالي للأجور والأرباح والريع Adding- up وهي نظرية الكلفة. ويستخدم سمث تعبير السعر الطبيعي Natural Price ويقصد به التوازني ، كما ان الدخل الطبيعي لكل من عناصر الانتاج الثلاثة، العمل ورأس المال والأرض هو سعرها التوازني بلغة النيوكلاسيك. وطالما تستلم عناصر الانتاج ، بما فيها الأرض في هذه الحالة، دخلها الطبيعي Natural Income سيكون السعر طبيعيا أيضا (Tsoulfidis, 2010, p28). والمهم في الأمر ان مدخولات عناصر الانتاج تتحدد على نحو مستقل لكل منها ثم تجتمع لتؤلف السعر، هذا مضمون النظرية. ويفسر انحراف السعر عن المستوى التوازني بانحراف مدخولات عناصر الانتاج عن معدلاتها الطبيعية. المهم ان لخدمات الأرض سعر أو دخل منتظم مثلما للعمل ورأس المال.

ودخل الأرض، الريع ، من مكونات السعر الطبيعي للسلعة لأنه جزء من كلفتها وليس زائدا عنها.

نظرية التجميع صحيحة دائما من جهة كونها متطابقة حسابية لحظة إجراء الصفقات الفعلية، أي لاحقا Expost لا بد للسعر من استيعاب التكاليف. وربما من الأصح فهم التجميع المتتابع على أساس إرجاع السلع

الوسيطة بالتتابع أيضا الى عوامل الانتاج الأساسية الثلاث. لكن النظرية تنطوي على مشاكل لا يستهان بها من جهة آليات تكوين أسعار السلع وأسعار عناصر الانتاج ، فإذا كانت أسعار السلع بالتجميع فكيف تتحدد اسعار عناصر الانتاج. من المتعارف عليه في التنظير الاقتصادي ان الندرة والوفرة نسبيتان ولذا فإن إرتفاع سعر هذا العنصر إو ذاك يستدعي تغير الكميات المستخدمة منها طالما توجد درجة مهما كانت واطئة للإحلال واختيار التكنولوجيا تبعا لذلك. ولذا يبقى الأرجح نظريا ان أسعار السلع وعناصر الانتاج تتحدد من خلال نظام آني بالتزامن والتفاعل. والأسعار موضوع التحليل نسبية أو بوحدات ثابتة القوة الشرائية وليست الأسمية.

سمث يعرّف الريع بالسعر المدفوع لاستخدام الأرض، وهو بطبيعته سعر احتكار يترتب على حق الملكية ويفرض بقوة الاحتكار المستمدة من ذلك الحق، ويعتمد في مقداره على استعداد الفلاح للدفع من اجل استخدام الأرض. ويميز سمث بين الريع بمعناه الأصلي وعوائد تحسين الأرض وهي فائدة Interest على رأس مال يوظفه الفلاحون للتحسين دون مالكي الأرض. ويستبعد سمث هذه العوائد من مفهوم الريع ليميز بين الفلاح صاحب رأس المال من جهة عن مالك الأرض الذي ينفرد بالريع من جهة أخرى (Marx,1861, P619). ولا ينافي، هذا التعريف، وصف الريع بأنه دخل لأحد عناصر الانتاج عند آدم سمث في نظريته للقيمة، آنفا، وهو لا يتعاطف مع المالك " يزرع مالا يحصد". ويرى آدم سمث ان الريع سوف يرتفع بانتظام نتيجة لتزايد ندرة الأرض مع التوسع الاقتصادي، في حين يتناقص معدل الربح في الزراعة نتيجة التنافس والتكثيف وبحكم ميل معدل الربح للتماثل لا بد ان ينخفض في بقية القطاعات. وأيضا، وحسب مضمون النصوص (ibid) عرّف سمث الريع بالدخل الزائد عن مصاريف الانتاج الزراعي بما فيها الربح الاعتيادي على راس المال، أو جزء من السعر قد زاد عن كلفة الانتاج بضمنها الربح الاعتيادي. وفي نص صريح لسمث ان السلعة الزراعية يمكن ان تباع في السوق دون فائض زائد على السعر الاعتيادي، يقصد به سعر العرض او الكلفة بضمنها الربح الاعتيادي، وبذلك لا يتضمن إيرادها ريعا للمالك. ويفسر ذلك بالطلب على السلع الزراعية. وعند عرض هذا النص على كتاباته الأخرى ربما يقصد ان السعر بسبب نقص الطلب أصبح دون الطبيعي ولا بد ان تتقلص المساحة المزروعة، بالمحصول المعني، ليرتفع السعر بما يكفي للريع. ولا يستنتج من تلك النصوص موقف نظري حاسم بل أقرب الى الوصف: إيجار يدفع لمالك الأرض، وهي عنصر إنتاج مثل العمل ورأس المال، ويؤثر الطلب في السعر وقد يختفي الريع أحيانا... وهكذا. ومع ذلك انتهت المراجعات السابقة، بما في ذلك ماركس في نظريات فائض القيمة (ibid, P624) الى وصف نظرية سمث بالتردد بين النظر الى الريع بأنه سعر خدمات الأرض أي سعر لأحد عناصر الانتاج الأساسية في نظريته للقيمة، أو هو جزء من الفائض لا يدخل في تحديد السعر. لكن الأكثر تكرارا عند سمث ان الريع دخل مستقل لأحد عناصر الانتاج اي جزء طبيعي من السعر الطبيعي، وبذلك هو ريع مطلق.

ريكاردو في نظرية الريع:

انطلق تفكير ريكاردو من ملاحظة قطع أراضي تزرع نفس المحصول بنفس مقادير العمل ووسائل الانتاج للأيكر أو الدونم ، وتتفاوت إنتاجيتها. فلو فرضنا حقول قمح متساوية المساحة وتوظف نفس الأعداد من القوى العاملة وتستخدم ذات التقنيات والحراثة والسقي والبذور والأسمدة وما اليها نلاحظ: تدرج إنتاج

الحقول ارتفاعا من أوطأ خصوبة الى أعلاها، وارتباطا ، الغلة، تتدرج التكاليف نزولا من أعلاها ، في الأرض الأوطأ خصوبة، الى أدناها في الأعلى خصوبة، ولتكن 400، 350، 300، 250، 200. إن اندراج الحقل الأوطأ خصوبة في الانتاج بسبب الطلب وبدونه لا يتحقق توازن سوق القمح، وعند الحقل الحدي تكون الكلفة، بضمنها الربح الاعتيادي على راس المال، مساوية للسعر وهو تعريف التوازن. ولذا فالسعر 400 والريع في الحقل الحدي صفر، ثم الذي يليه خصوبة 50 ، وبعده 100، ثم 150 ، والأخير 200. ذلك المقصود بالريع التفاضلي ولأن الحقل الحدي بلا ريع وهو المحدد للسعر لذا لا يشارك الريع في تكوين السعر بل ينتزع الفائض فوق الربح الاعتيادي.

وبصفة عامة عند ترتيب الحقول من أعلاها الى أدناها، إنتاجية، تكون قد تسلسلت أيضا من أدناها إلى أعلاها كلفة للطن أو كيس المحصول. ولنرمز لهذه الأخيرة K ، وأية قطعة i متسلسلا من 1 إلى K والكلفة C فإن ريع ريكاردو هو$(C_k - C_i)$ ، و C_k هي السعر الموحد للمحصول، وهو التعريف الشائع للريع بأنه السعر مطروحا منه الكلفة الحدية. ويعرض الشكل رقم (1) ادناه تفاوت الحقول ، المناجم...،

في الانتاجية والتكاليف وتبعا لذلك الريع. ومن الجدير ذكره يفترض النموذج ضمنا ان الحقول في نفس الحيز الاقتصادي، وان اسعار المحاصيل لا تختلف، واسعار مدخلات الانتاج موحدة ؛ وتكاليف النقل، نقل المستلزمات أو المحاصيل، متساوية، وبذلك لا يبقى سوى عامل الخصوبة محددا للريع وهو تفاضلي كما يعرضه الشكل البياني رقم (1) التالي.

الشكل (1)

الريع التفاضلي

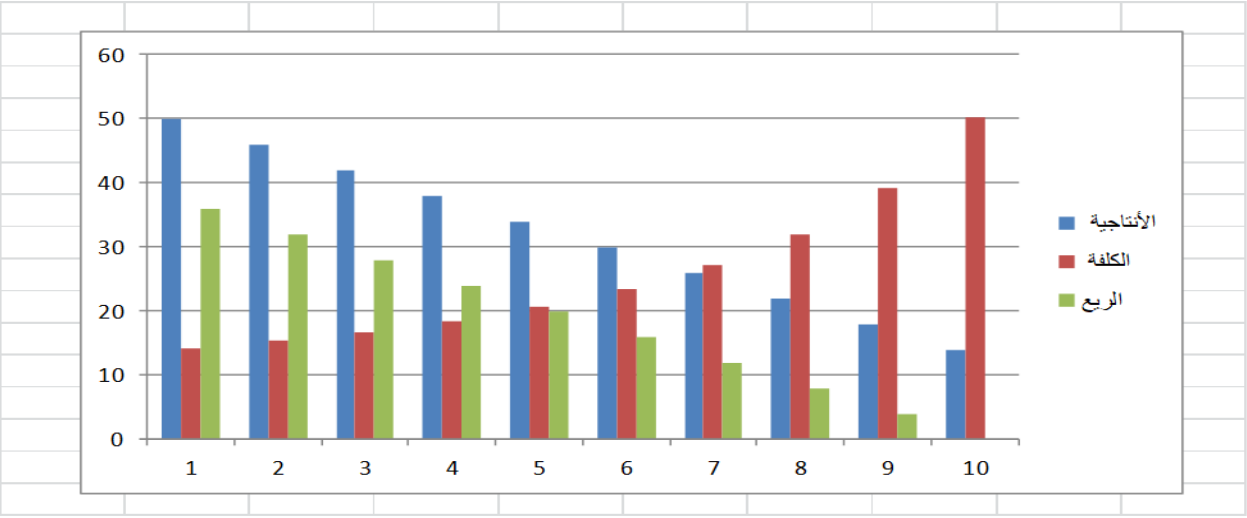

المصدر : إعداد الباحث

مع توسع السكان دخلت الى الانتاج الأرض التالية في الانتاجية ثم التي تليها ... وهكذا وصولا الى K.

ليس الريع عند ريكاردو عائدا لخدمات الأرض مثل الأجر للعمل والفائدة لرأس المال، بل ينشأ عن حقيقة اختلاف الأراضي في الخصوبة فيأتي متفاوتا بدءا من الصفر في الأرض الحدية. وبما ان السعر يتحدد بكلفة الانتاج في الأخيرة لذا فالريع المطلق صفر أيضا او كل الريع تفاضلي. وبصفة عامة الريع التفاضلي هو الفرق بين سعر المُنتَج وسعر العرض، ويعرّف الأخير بكلفة المدخلات والعمل وعائد رأس المال، للوحدة المُنتَجة في قطعة أرض معينة.

ويمكن تسمية سعر المُنتِج في الأرض الحدية، ذات الخصوبة الأوطأ، والتي دخلت الانتاج في الأخير سعر العرض، والذي لا يتحقق إلاّ بحجم من الطلب يسمح به. وعلى مستوى الوقائع قد يرتفع السعر الفعلي فوق سعر العرض أحيانا أو ينزل دونه مؤقتا. وفي اقتصاديات الموارد الطبيعية يماثل البئر الحدي للنفط والغاز، او المنجم الحدي، قطعة الأرض الحدية لريكاردو.

تنسب الريادة في نظرية الريع التفاضلي الى James Anderson عام 1777 ويسميه هامش التوسع الأفقي Extensive Margin. ويرى اندرسون ان العديد من الأشخاص يرغبون حيازة الحقول الخصبة ولديهم الاستعداد لدفع علاوة Premium من أجل ذلك وهي الريع اي ان الريع هو تلك العلاوة. ويرى ان وظيفة الريع مساواة النفقات الانتاجية، بمعنى ان الأرض ذات الخصوبة الأعلى تنتج أكثر فتكون كلفة انتاج وحدة المحصول أقل وعند إضافة الريع، وهو متدرج حسب تفاوت الخصوبة، تتساوى النفقات بالمعدل لوحدة المحصول، كما أفهم. وفي نص آخر، بنفس المعنى، ان وظيفة الريع مساواة معدلات الأرباح في أراضي متفاوتة الخصوبة (NET).

وفي النصوص المقتبسة عن اندرسون " ليس ريع الأرض هو الذي يحدد سعر ما تَنتُج بل سعر منتوجها هو الذي يحدد ريعها"، وهو ما تبناه ريكاردو بأن ارتفاع سعر القمح ليس بسبب مدفوعات الريع بل العكس صحيح (Csaba, P15). ويرى أندرسون ان الريع المطلق هو المقدار الضئيل على الأرض الأوطأ خصوبة، أو مزايا، ولذا يمكن إهماله (ibid, P30).

وعرض مالثوس فكرة الريع التفاضلي ارتباطا بتفاوت الخصوبة في تساوق واضح مع قانون تناقص الغلة، ولذا فالريع عنده هو الفرق بين الانتاجية المتوسطة والانتاجية الحدية وعلى فرض ان المقصود بالحدية الأخيرة يقصد مالثوس مجموع قيمة الريع التفاضلي (Costabile, and Rowthorn).

وبذلك لا يوجد ريع مطلق الى جانب التفاضلي لدى ريكاردو، وقد اراد بذلك تبريرا نظريا لاستبعاد الأرض من تحديد القيمة. لأن الريع التفاضلي لا دور له في تكوين السعر بل بعد ان يتعين السعر يُقتطع من الفائض. القيمة المضافة في الأرض الحدية بالكاد تكفي للأجور والعائد الاعتيادي على راس المال، وفي الأراضي الأخرى يظهر متبقي من القيمة المضافة بعد دفع الأجور والأرباح ، يتزايد حسب درجة الخصوبة وهو الريع. وفي كل الأحوال ثمة أرض حدية ريعها صفر ليبقى الريع تبعا لذلك تفاضليا. عند زيادة الطلب يرتفع السعر فتزداد الرقعة الزراعية وصولا الى ارض حدية جديدة يتساوى سعر العرض فيها مع السعر الجديد

للمنتج ويزداد الريع التفاضلي لكافة درجات الخصوبة. وقد تؤدي الأسعار الجديدة للغذاء الى تقليص الأرباح في الصناعة نتيجة لارتفاع الأجور، ولأن معدل الربح يميل الى التساوي سوف ينخفض في الزراعة أيضا.

ويميز النموذج الريكاردي للريع التفاضلي بين التوسع الأفقي، زيادة المساحة المزروعة وصولا الى الأرض الحدية، والتوسع العمودي أي الاستغلال المكثف للأرض Intensive cultivation بإضافات متتالية Doses من العمل ورأس المال بتناسب ثابت على نفس الأرض. وتخضع الزراعة لقانون تناقص الغلة بمعنى انخفاض الانتاجية الحدية للوحدة المركبة من العمل ورأس المال. وبذا تتعين كثافة العمل وراس المال عند تساوي قيمة الانتاجية الحدية للوحدة المركبة مع كلفتها، وهي في نفس الوقت نقطة تساوي سعر المنتج مع كلفته الحدية. وتبعا لذلك يُظهر التكثيف، ايضا، ريعا تفاضليا من نوع ثاني يستلمه ملاك الأرض، لأن معدل الربح الى رأس المال يبقى موحدا بفعل التنافس لا يتأثر بعملية التكثيف حسب التصور النظري لريكاردو.

وثمة صلة بين صنفي الريع التفاضلي، إذ يفترض النموذج ان الفلاح يستثمر المزيد من رأس المال في الأرض الأعلى خصوبة، ويواصل التكثيف لحين التساوي بين قيمة الانتاجية الحدية لرأس المال مع الكلفة بضمنها الفائدة الوسطية أو معدل الربح السائد. وبالنتيجة يتساوى العائد للاستثمار في جميع الأراضي، بيد ان رأس المال المستثمر في الأرض الأعلى خصوبة هو الأكبر ويتدرج انخفاضا وصولا الى الأرض الحدية. وبالتالي أصبح العائد الحدي لرأس المال متساويا ومتوسط العائد متفاوتا والفرق بين المتوسط والحدي هو الريع متفاضلا من مصدرين، الخصوبة والتكثيف.

ويمكن مع زيادة الطلب والتكثيف تصور ثبات السعر الى جانب زيادة مجموع دخل الريع أو يستمر التنافس على التكثيف ليعود الريع الى ما كان عليه وهو الاحتمال الأرجح من ملاحظة تجربة الزراعة في العالم ونمو الانتاج وبقاء الأسعار الحقيقية أقرب الى الثبات. لكن ريكاردو توقع زيادة الأسعار وزيادة الريع، ويبقى الأجر عند مستوى الكفاف، لذا يرتفع الأجر النقدي مع زيادة أسعار الغذاء ما يؤدي الى انخفاض الربح الصناعي. واراد بذلك الحث على استيراد الغذاء لخفض أسعاره والريع لدعم الصناعة. ولذا، عادة ما يشار الى ان مقاربة الريع، آنذاك تعبّر عن نزاع أو تنافس، على الأقل، بين ملاّك الأراضي وزخم الثورة الصناعية التي استجابت لها السياسات الاقتصادية رغم النفوذ الكبير لملاّك الأرض في البرلمان البريطاني. هذه وجهة نظر وعند التقصي تجد من الصعوبة تبويب الأفكار والأطروحات النظرية حسب ولاءات مفترضة لجماعات المصالح او الطبقات.

تبعا لتفسير ريكاردو لريع الأرض، وهو مقنع، ملكية الأرض لا تفسر وجود الريع، أصلا، إنما حجم الطلب وتفاوت الخصوبة وخصائص الأرض الحدية، هذه مسؤولة عن سعر المنتج والريع.

وطالما يوجد عرض وطلب وكلفة وسعر يبقى الريع حتى لو أممت الدولة الأرض، كما أرى، وتختلف الجهة التي تتصرف به. لكن الريع المطلق، ليس كالتفاضلي، بل يسهم في تكوين سعر العرض في الأرض الحدية وبالتالي السعر. وعلى نفس الأسس إذا كانت تجارة الغذاء حرة فإن سعر المستورد متضمنا تكاليف النقل وهوامش الاستيراد يعين المساحة المزروعة عند الأرض الحدية إذ يصبح سعر العرض فيها هو سعر المستورد، فيؤدي الاستيراد الى خفض المساحة المزروعة.

الانتاج الزراعي، لدى ريكاردو، دالة بالعمل ورأس المال والأرض، لكن الأرض لا تشارك في تكوين السعر لأن الأخير هو كلفة الانتاج بضمنها الربح الاعتيادي على رأس المال في الأرض الحدية. ويفترض ريكاردو ان العمل ورأس المال رزم أو وحدات مركبة بتناسب ثابت، وهو ابتكار يساعد في تبسيط التحليل النظري لكثير من الأغراض. ولذا ينصرف قانون تناقص الغلة الى تناقص الانتاجية الحدية للأرض مع ثبات المستخدم من مركب العمل ورأس المال ؛ او تناقص الانتاجية الحدية لمركب العمل ورأس المال بثبات الأرض. وعند تسمية وحدات العمل ورأس المال KL، والأرض A، والانتاج الزراعي Q فإن:

$Q=f(KL,A)$;

$\partial Q/\partial KL$ الانتاجية الحدية لمركب العمل ورأس المال ونرمز لها MPKL؛ $\partial Q/\partial A$ الانتاجية الحدية للأرض ورمزها MPA ؛ والانتاجيات الحدية موجبة متناقصة ويعبر عنها:

$MPKL, MPA > 0$: $\partial MPKL/\partial KL, \partial MPA/\partial A < 0$; $\partial MPKL/\partial A , \partial MPA/\partial (KL) > 0$;

وتكفي دالة على غرار Cobb –Douglas بمرونات دون الواحد الصحيح لكل من الأرض، ومركب العمل ورأس المال، للتعبير عن تناقص الغلة دون تمثلها بالضرورة للفرضيات النيوكلاسيكية في التوزيع :

$Q= (KL)^{\alpha}A^{\beta}$; $0 > \alpha$, $\beta < 1$.

لنلاحظ الانتاجية الحدية للأرض وتغيرها مع التوسع في استخدام الأرض:

$(MPA) =\beta (KL)^{\alpha}A^{\beta-1}$; $\partial MPA/\partial A==\beta(\beta-1) (KL)^{\alpha}A^{\beta-2}$

الانتاجية الحدية موجبة ، وطالما $\beta <1$ تكون مشتقة الانتاجية الحدية للأرض مع الأرض سالبة أي تتناقص الانتاجية الحدية للأرض مع زيادة الرقعة المزروعة A. وللتعرف على أثر تكثيف المستخدمات من العمل ورأس المال في سلوك الانتاجية الحدية للأرض نشتق الأخيرة مع (KL):

$\partial MPA/\partial (KL) =\beta\alpha (KL)^{\alpha-1}A^{\beta-1}$

يلاحظ تزايد الانتاجية الحدية للأرض مع التكثيف، ويعرض الشكل البياني التالي رقم (2) الانتاجية الحدية للأرض مع مستويين للتكثيف الأدنى MPA1 والأعلى MPA2:

الشكل (2)

الانتاجية الحدية للأرض مع مستويين من التكثيف

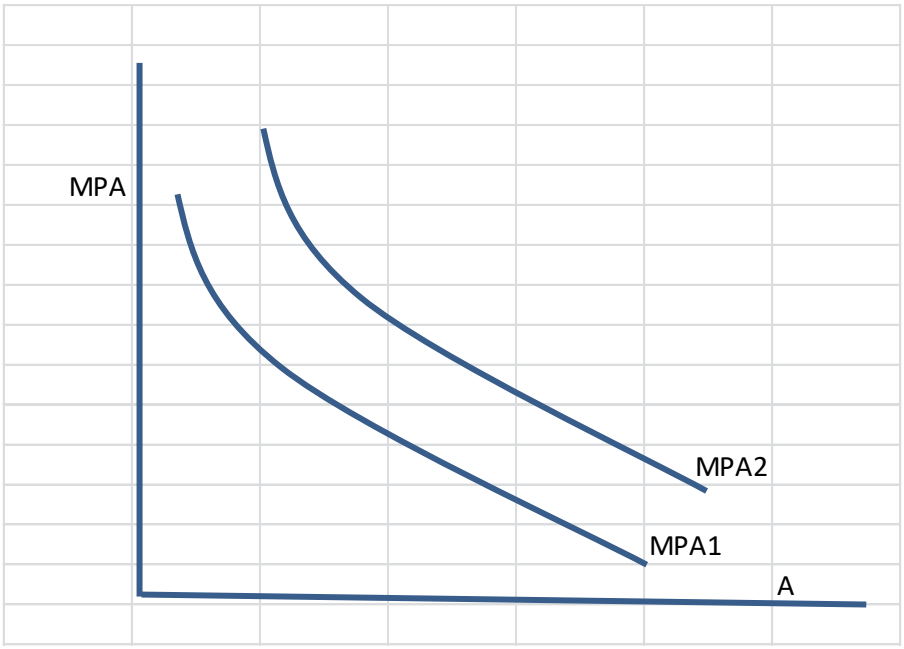

المصدر : إعداد الباحث

دالة الكلفة تستنتج من دالة الانتاج وقد بسط التنظير الريكاردي هذه المسألة من جهتين: الأولى ان الريع تفاضلي وبالتالي يستبعد من التكاليف فهو حصة من الفائض؛ والثانية ان العمل ورأس المال يستخدمان برزم على أساس التناسب الثابت . وبتناسب رأس المال والعمل وبقاء متوسط الأجر w ثابتا، وكذلك أسعار المدخلات السلعية لرأس المال، تصبح الكلفة متناسبة مع كمية رزم المدخلات من العمل ورأس المال. إبتداءا نعرّف الكلفة الكلية TC، ونستخدم λ معامل تحويل الرزم الى ما يكافئها في الكلفة من الوحدات الأجرية؛ ثم ندرس سلوك الكلفة الحدية MC.

$$TC= \lambda w(KL)\ Q= \lambda w\{Q^{(\alpha+1)/\alpha}/A^{(\beta/\alpha)}\};$$

$$MC= dTC/dQ=\lambda w\{(\alpha+1)/\alpha\}\{Q^{1/\alpha}/A^{(\beta/\alpha)}\};$$

ونشتق الكلفة الحدية ثانية مع الناتج Q لنتعرف على نمط حركتها :

$$dMC/dQ=\lambda w\{(\alpha+1)/\alpha\ (1/\alpha)\}\{Q^{(1-\alpha)/\alpha}/A^{(\beta/\alpha)}\} > 0;$$

التكاليف الحدية للأرض: ثم نحاول التعرف على تأثر الكلفة الحدية بالتكثيف او كلفة التكثيف الحدي MCI ، زيادة المستخدم من رزم العمل ورأس المال، ولذا نعيد إظهار (KL) في دالة الكلفة الحدية:

$MC = \lambda w\{(\alpha+1)/\alpha\}\ (KL);$

$MPA=\beta\ (KL)^{\alpha}A^{\beta-1}$; $dMC/d(KL)= \lambda w\{(\alpha+1)/\alpha\}$; $dMPA/d(KL)=\beta\ \alpha\ (KL)^{\alpha-1}A^{\beta-1}$

$MCI=\lambda w\{(\alpha+1)/\alpha\}/\ \beta\ \alpha\ (KL)^{\alpha-1}A^{\beta-1}= =\lambda w(KL)A\{(\alpha+1)/\alpha\}/\ \beta\ \alpha Q$

تكثيف المدخلات يولّد ريعا تفاضليا من طراز آخر يضاف الى الريع التفاضلي للخصوبة ، وذلك لأن الانتاجية الحدية للتكثيف هي أيضا متناقصة وصولا الى مقدارها الأدنى الذي لا يتجوز كلفة التكثيف. فالإنتاجية الحدية للأرض تتزايد بمقدار $\beta\alpha\ (KL)^{\alpha-1}A^{\beta-1}$ ويساوي $\beta\alpha Q/(KL)A$ وبثبات مساحة الأرض سوف تتناقص الزيادة تبعا لزيادة KL ، وطالما كانت قيمة الزيادة أعلى من كلفة رزم التكثيف فثمة ريع تفاضلي وهو ريكاردي أصلا ويسميه ماركس الريع التفاضلي رقم 2.

وهكذا كلما اتسعت الرقعة الزراعية وتدريجيا نحو أرض حدية بكلفة إنتاج أعلى، ومع الزراعة المكثفة وتفاوت استجابة الأرض لمزيد من المدخلات الانتاجية يتزايد الريع أفقيا وعموديا لنفس قطعة الأرض أو الرقعة الزراعية الوطنية.

ويكون حد التكثيف عند المساواة بين كلفته الحدية وقيمة إنتاجيته الحدية أي الانتاجية الحدية للأرض. ولحد الآن يبدو ان التكثيف لا بد أن يقترن بزيادة التكاليف للوحدة المنتجة. وبالتالي فأن زيادة الريع تعتمد على ارتفاع الأسعار بثبات أثر العوامل الأخرى، وعند انخفاض التكاليف نتيجة لعوامل خارجية منها: تطور وسائل النقل بما يسمح بزراعة اراضي جديدة؛ تحسن كبير في مكننة الانتاج مقتصد في التكاليف؛ زراعة انواع جديدة من البذور والتقاوي وتحسين انسال الحيوانات الانتاجية؛ والتكثيف الزراعي دون زيادة في التكاليف. ونعرض هذه الاحتمالات في الشكل التالي رقم(3) للنظر في تغير الريع نتيجة لها الأسهم: RP1C1؛ RP2C1؛ RP1C2؛ RP2C2 هي الريوع التفاضلية.

الشكل (3)

التكاليف الحدية للإنتاج والريـع التفاضلي

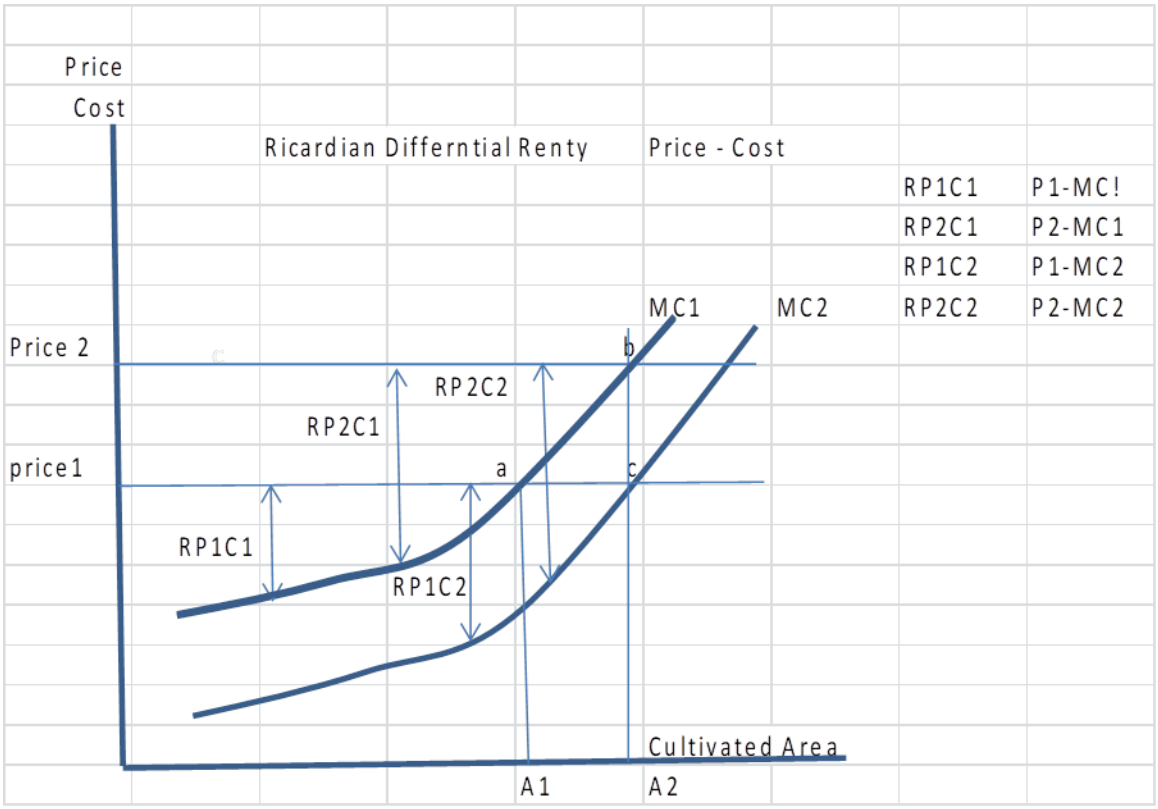

المصدر : إعداد الباحث

جون ستيوارت مل ومارشال:

يرى جون ستيوارت مل ان الريع لا يدخل في كلفة الإنتاج ولذا، وحسب النهج الموضوعي الكلاسيكي، لا يؤثر في تكوين السعر، وهو تعبير عن تأثير احتكار الذي لا يمكن منعه من الوجود. ولكي تنسجم هذه المقدمات مع قبول مل للريع الريكاردي لا تحمل دلالة الاحتكار على ندرة الأرض بذاتها بل هي الخصوبة والموقع وما إليها. وتستوجب الأرض سعرا لخدماتها، فقط ،عندما يزداد الطلب على العرض ولا يُختلف على هذا السعر المرتبط بالطلب الزائد. يتفق مل مع ريكاردو بان الريع فائض إنتاج لأرض خصبة عن الأوطأ خصوبة فهو تفاضلي. يميز مل بين المدفوعات على الأرض في أصلها والأخرى لتحسينها ويقصد نوعا من النفقات ليست متكررة مثل مستلزمات الانتاج الاعتيادية. ويصبح العائد على نفقات التحسين تلك متضمنا في الريع ويخرج من دائرة الربح . الأنفاق الذي ادى لزيادة الانتاجية يرفع الريع الذي يعود اصلا لتفاضل الأراضي في الخصوبة، اصلية أو مكتسبة. ويتفق مل مع ريكاردو في ان السعر يعينه

الانتاج الاعلى نفقة، ولذا لا يشكل الريع جزءا من كلفة الانتاج المُحدِدَة لقيمة المحاصيل الزراعية أي لا يضيف عبئا على المستهلك فهو ليس جزءا من السعر.

ورغم قول مل ان الريع لا يسهم في تحديد السعر لكنه يرى الريع المعبر عن قيمة الندرة جزءا من الكلفة، تحفظ على رأيه هذا بالقول انه نظري وحسب. المهم آراء مل كانت متناقضة في الريع مع انه حتى لو كان لخدمات الأرض سعر ندرة شاملا للأرض الحدية فهذا لا يجعل كل الريع جزءا من الكلفة إنما ذلك المقدار منه الذي يدفع عن الارض الحدية.

وعند مل قد يتضمن الربح مقدارا من الريع ، وهنا إن كان يقصد الربح التنظيمي فهو كذلك. ويذكر مل وجود حالات عن فائض ارباح مناظرة لريع الأرض ، وفي رأيه جميع المزايا لمنافس على آخر، طبيعية أو مكتسبة شخصية او نتجت عن ترتيبات اجتماعية، تحاكي تلك المزايا المفسرة للريع، وملاحظاته هذه بداية مبكرة للتنظير الحديث. ويتفق فرانك توسنغ ، Frank tausing مع مل إذ يرى ان الريع يعبر عن نقص الارض الجيدة، ويحدد السعر بكلفة الإنتاج في الأرض الحدية ولا يختلف في هذا عن ريكاردو. لكنه يعترض على تعبير قوة الارض غير القابلة للفناء والأصلية. فهو يرى ان الخصوبة يمكن إدامتها أو حتى تعويضها بالزراعة الجيدة. ومن الصعب تبيّن الحد الفاصل بين الخصائص الاصلية للأرض وتلك التي من صنع الانسان.

أقر مارشال ان الريع فائض وهو فرق الغلة بين قطعة من الأرض والأرض الحدية. والريع من ثلاثة مصادر: الطبيعة ذاتها؛ وتحسينات الأرض من الأنسان؛ وتسهيل المواصلات بالسكك الحديد والطرق البرية. .بصر مارشال على ان الريع ليس كلفة ولا يدخل في تكوين السعر لأن الكلفة " الحقيقية" هي الجهد والانتظار يقصد أسعار خدمات العمل وراس المال. جاء مارشال بمفهوم شبه الريع Quasi-rent وهو فائض مؤقت يتولد من عناصر الإنتاج عدا الأرض، وهي بداية لمفهوم الريع الاقتصادي. والمكسب من المكائن والأدوات شبه ريع يحصل. يحصل شبه الريع مع زيادة مفاجئة في الطلب وثبات مؤقت في عامل الإنتاج مثل المكائن وادوات الإنتاج، أو مرونة عرض واطئة للمساكن . وقدم مارشال، أيضا، مفهوم عوائد التحويل Transfer Earning وهو المقدار من العائد الضروري لبقاء عنصر الإنتاج في مكانه. ثم ذهب بمفهوم عوائد التحويل الى اقصى مدياته المجردة بالقول طالما ان عنصر الإنتاج ثابتا في المقدار غير قابل للتحويل، نحو استخدام آخر، فإن عائد التحويل لذلك العنصر هو الصفر، وبما ان تعريف الريع هو الفائض عن عائد التحويل يمكن ، نظريا، وصف العوائد الفعلية في كثير من الحالات بأنها ريع.

ويبرى مارشال ان الارض الحدية يمكن ان يكون لها مثل هذا الريع في الامد القصير وبالتالي يدخل الريع في السعر. ويضرب مارشال مثلا لذلك الأحجار الشهابية Meteoric فليس ثمة احجار حدية لا ريعية وعندما تدخل في الانتاج يصبح ريعها محددا للسلع. في الامد البعيد المُنتِج يصل الى الارض الحدية بلا ريع والكلفة كلها حقيقية اما في الامد القصير فالمسألة تتحمل ان يسهم الريع في تحديد السعر.

ماركس والريع:

يؤكد ماركس ان الريع ينبثق عن حقوق الملكية والبنية المؤسسية في تلك المرحلة من تطور بريطانيا التي نظّر لها ريكاردو، وقد مهّد لمراجعته النقدية بتحليل يتصل بعلاقات الملكية الزراعية. ولا يقبل فرضية تناقص الغلة على إطلاقها، بل هي نمط ممكن إلى جانب ثبات وتزايد الغلة أي انه يفضل عدم التحديد المسبق. أما فرضية ريكاردو حول استثمار رأس المال لمعادلة العوائد الحدية marginal return equalizing investment فيراها ماركس نتيجة لنمط تناقص الغلة وهو أحد الأنماط الثلاثة. ويرى ان العلاقة السببية بين الانتاج والريع عند ريكاردو ينبغي عكسها إذ الريع هو الذي يدفع الفلاح الى خفض الاستثمار لزيادة الربح.

ويبدأ ماركس مقاربة الموضوع بالوصف إذ يدفع الفلاح مبلغا من النقود، يسمى الريع، لمالك الأرض بصفة دورية مدة التعاقد، عن اكتساب حق استغلال الأرض، مثلما يدفع المقترض فائدة، سنوية مثلا، للمقرض. وينصرف هذا المثال على التعدين والغابات والموارد الطبيعة الأخرى. والريع ثمن أستخدم الأرض بذاتها مجردة من رؤوس الأموال التي استثمرت لتحسينها مثل المبازل والتسميد والتسوية والأبنية وغيرها (61-Marx, 2010, PP 462). لكن مالك الأرض ينتفع من التحسينات والأنشآت على أرضه، وبعد إنتهاء العقد يرتفع ريعها وقيمتها.

ثم يستخدم ماركس فكرة Turgot ،آنفا، ويشير إليه للنظر في العلاقة بين الريع وسعر الأرض، الريع مقسوما على سعر الفائدة A/r، هو سعر الأرض بمعنى سعر رسملة الريع أي القيمة الحالية لمقبوضاته المستقبلية. وسعر الأرض بهذا المعنى يرتبط عكسيا بسعر الفائدة. أرض ريعها 1000 وسعر الفائدة 4% سعرها 25000 او ريع 25 سنة. ولو كان سعر الفائدة 10% سعرها 10000 اي ريع 10 سنوات، تلك هي العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وقيمة الأرض، أي القيمة الحالية لعوائدها المستقبلية. ولأن ماركس، مثل الكلاسيك جميعهم، يتوقع ميل معدل الربح، والفائدة بحكم التلازم بينهما، للانخفاض لذا عنده ان سعر الأرض في تزايد مع الزمن. وبغض النظر عن انخفاض أو ثبات معدل الربح في الاتجاه العام، ارى، ان نمو الطلب على الأرض، الموارد الطبيعية والحيز المكاني للنشاط البشري بمختلف اشكاله، كفيل بزيادة ندرتها وارتفاع ريعها ثم سعرها، وبالتالي وزنها النسبي في سلة الأصول الحقيقية والمالية.

عرض ماركس التناحر بين الريع من جهة والأجور والارباح من جهة أخرى في تجربة انكلترا واشار الى وقائع تؤيدها من فرنسا خلاصتها ان الريع يرتفع على حساب أجور العمال إذ يتطلب بقاء رأس المال في الزراعة حدا أدنى من معدل الربح. وعند ارتفاع أسعار المحاصيل تنخفض الأجور الحقيقية للعمال لصالح الريع (ibid,PP468-467). لكن التناحر بين الأجور والفائض وفيما بين مكونات الفائض متوقع دائما، وربما أراد تأكيد القوة الاحتكارية لملكية الأرض وقدرتها على انتزاع جزء كبير من الفائض بحيث يكون الأجر دون المستوى المناسب والربح بالكاد يقنع الفلاحين على الاستمرار.

لقد وافق ماركس ريكاردو في الريع التفاضلي بصنفيه مع شرح مستفيض ومعالجة نقدية، ليس للريع التفاضلي بذاته بل للمنحى الفكري الذي يكتنفه. وأكد، خاصة، على ان الريع التفاضلي ليس من الظواهر

التقنية الصرفة بل يتحدد ضمن التكوين الاجتماعي بأسره. واهتم بالندرة ودور الطلب الفعال في تحديد اسعار السلع، والقوة الاحتكارية لملكية الأرض والقيود التي يفرضها مالكي الأراضي والتي تؤدي الى زيادة الريع (Ward). واتّفَق مع آدم سمث في تسمية الريع سعر احتكار، والمقصود ان مالك الأرض لا يسمح لأحد بالانتفاع منها دون ثمن. وأيضا يتفق على وجود ريع مطلق كالذي أشار اليه اندرسون، آنفا، وقد بين ماركس وهو محق ان اندرسون هو الريادي في فكرة الريع التفاضلي التي طورها ريكاردو. وأكد ماركس إمكانية وجود الريع المطلق من جهة أخرى عدا القوة الاحتكارية للملكية، وما إشار اليه أندرسون، تأتي من دور العرض والطلب في تحديد سعر السوق. فالطلب الزائد عند وجوده يؤدي الى ارتفاع سعر السوق فوق سعر الانتاج، أي سعر الكلفة زائدا الربح الاعتيادي، وتلك الزيادة هي فائض إضافي يندرج ضمن مفهوم الريع ولأنه يشمل الأرض الحدية يكون في عداد الريع المطلق.

والمسألة الأكثر أهمية، نظريا، هي تأكيد ماركس على ان الريع هو الذي يحدد السعر، سعر المحصول، وليس العكس. ويرى ان ريكاردو إختار ذلك المنحى بسبب نظريته في القيمة لأن للأرض قيمة إستعمالية وليس لها قيمة تبادلية إذ لا تتضمن عملا فهي ليست مُنتَجة وبالتالي لا سعر، أو عائد لها، بذاتها. ولذا لا بد من تفسير الريع بأنه عائد زائد عن المقدار الضروري لعوامل إنتاج أخرى. ويرى ماركس انها مشكلة نظرية حاول ريكاردو حلها بتلك الطريقة بينما هو، اي ماركس، قدم حلا صحيحا لها (Collins, P204). ويتصل هذا الحوار بنظرية القيمة، قيمة العمل، ومع ذلك لا يختلف ماركس على ان الريع التفاضلي يفترض تحديد السعر أولا، ولذا ينحصر نطاق الاعتراض في الريع المطلق. وذلك لا ينفي ان نظرية الريع التفاضلي لريكارد مكتفية بذاتها، وفي نفس الوقت لا تتناقض مع نظريته للقيمة.

بقيت مسألة الاستثمار في الأرض المستأجرة فقد لاحظ ماركس، وبسبب ان العمر الانتاجي لرأس المال الثابت في تحسين الأرض وتسويتها والمبازل والأبنية ... وسواها أطول من مدة عقد الإيجار عادة. ولذا، لا يتمكن الفلاح من استنفاد قدراتها، بل تبقى تلك الأصول الثابتة للمالك ينتفع منها برفع مقدار الريع وسعر الأرض. أي ان العلاقة بين المالك والفلاح ليست ملائمة تماما للتكثيف الرأسمالي، وليس كما يقال ان المالكين أصحاب الأراضي لا يروق لهم الاستثمار.

تلك مراجعة لنظرية الريع في العهد الكلاسيكي والتي تقترن بريكاردو، وكانت ذات صلة وثيقة بجدل السياسة الاقتصادية، آنذاك، وعند ريكاردو متكاملة مع نظريته للأجور والقيمة والتوزيع والتجارة الخارجية. لقد دعا ريكاردو الى استيراد الغذاء دون قيود لخفض الأجور والريع ما يساعد على دعم الصناعة، لأن تقييد الاستيراد يدفع الانتاج الزراعي نحو أراضي أقل خصوبة، ويخضع تكثيف العمل ورأس المال الى قانون تناقص الغلة والنتيجة زيادة الأسعار والريع على حساب الأرباح الصناعية، لأن زيادة أسعار الغذاء تنعكس في الأجور النقدية وبخلافه تهبط دون مستوى الكفاف، وزيادة الأجور النقدية تضيّق على أرباح الصناعة.

الموقع والريع:

البعد المكاني واضح في جميع اشكال النشاط الاقتصادي والمستوطنات البشرية، ونلاحظ اختلاف اسعار الأراضي وريعها حسب موقعها، والذي يقاس بالمسافة عن مركز استقطاب حيث تصل المزايا ذروتها، وتعبّر عنها المنافع المحتملة لاستخدام الأرض دون الريع الذي هو دالة بتلك المزايا، ويؤدي دور المعادل Equalising لعوائد التنظيم Entrepreneurship ورأس المال في المواقع المختلفة. ولقد استعار Von Thu¨nen عام 1826 مبدأ الريع التفاضلي مستبدلا الخصوبة بمزايا الموقع. وتصور ثونن سهلا تكافأت اراضيه خصوبة تتوسطه مدينة وهنا تكون المسافة عن المدينة، الموقع، سببا لريع تفاضلي ينخفض مع الابتعاد عن المدينة وتخصص الأرض للمحاصيل الأدنى كلفة من جهة النقل، وتبقى الأراضي الأبعد مقفرة رغم خصوبتها. وينخفض مع الابتعاد عن المدينة كذلك الكثافة الزراعية، هذا ما وجدته دراسات استلهمت افكار ثونن في النصف الثاني من القرن العشرين وهي نتيجة متوقعة (O'Kelly,P463). لأن المفاضة بين التوسع الأفقي والعمودي ممكنة في الزراعة وعلى فرض ان الريع صفر، لتبسيط التحليل، فزراعة مساحة أكبر أفضل من تكثيف رأس المال على مساحة أصغر والعكس صحيح، مع ريع مرتفع، ويتصاعد التكثيف لحين التساوي بين العائد الحدي للتكثيف والريع وفارق كلفة النقل عند المفاضلة بين مواقع متباعدة.

اضاف جون ستيوارت مل اثر الموقع بقوله ان ريكاردو جعل الريع لندرة الارض وتفاوتها في الخصوبة بينما حتى لو تماثلت في خصوبتها ستختلف حسب قربها من السوق ما يكفي لريع تفاضلي. وهو تعميم لنظرية ريكاردو ربما جاء به مل باستقلال عن ثونن. وضرب مثلا من موقع حضري مزدحم حيث يرتفع الريع لندرة خصائص الموقع لما فيه من تسهيلات تساعد على تحقيق عوائد عالية. وقدم مل مفهوم الريع التنافسي ومفاده ان ريع الارض غير الزراعية لا ينخفض دون ريع الارض الزراعية.

ويرى مارشال ان الريع التفاضلي لا يقتضي تفاوت الخصوبة ، في المدينة هو تفاضلي، أيضا ومقداره الفرق بين فائض العائد على اية قطعة ارض وحد التكثيف.

كما ان تغير استخدامات الأرض له علاقة وثيقة بالريع التفاضلي للموقع بحكم التنافس ومع ارتفاع الريع تنزاح الأنشطة التي لا تسمح عوائدها بتحمله ومنها الزراعة في النطاق المحيط بالمدن. وللموقع السكني ريع تفاضلي وسعر الأرض السكنية تبعا لذلك لأن التردد الى مواقع العمل والوصول الى الخدمات له كلفة تخفّض صافي الأجر إضافة الى ثمن الوقت والمخاطر.

في رأي توسنغ الريع الحضري مثل الريع الزراعي ينشأ عن مزايا متفاوتة بسبب الموقع. وتناقص الغلة يعمل في الارض الحضرية ولذا يوجد حد Margin للتوسع الأفقي كما للتكثيف Intensive Extensive and ، وريع النطاق الحضري ليس بكلفة ولا يحدد السعر. توسنغ كلاسيكي في تعريف الكلفة، موضوعيا، بالعمل والمستلزمات المُنتَجَة ولذا فالريع عنده زيادة غير مكتسبة من عملية إنتاجية Unearned Crement ولذا ينبغي الاستيلاء على كل الريع بالضريبة ، ويقصد ريع الارض الزراعية ثم تراجع عن هذا الموقف لصعوبة التمييز بين عائد راس المال والريع على الارض بذاتها. مركز العمال في المدينة ينبغي استبعاد الارض الحدية بلا ريع.

يستبعد توسنغ Tausing إمكانية وجود ارض حدية في المدينة ريعها صفر بذاتها أو وصول الإنتاجية الحدية للتكثيف الى الصفر، اي ان الزراعة هي ميدان انطباق نظرية ريكاردو دون الأرض الحضرية. وبالتالي فان الريع في المدينة جزء من السعر، ومن العقم تطبيق نموذج ريكاردو حرفيا على ارض المدينة.

النيوكلاسيك ونظرية الريع الحديثة:

ينظر الكلاسيك للأرض، والطبيعة، بأنها موارد حرة لا سعر لها والريع مقتطع من الفائض يستولي عليه المالكون. لكن مدارس اخرى تنظر للأرض بصفته عامل إنتاج أساسي الى جانب العمل، أو العمل ورأس المال، ولذا لا بد للأرض من عائد توازني تهتم النظرية الاقتصادية بالكيفية التي يحدد بها.

كلارك Clark والنظرية النيوكلاسيكية:

كلارك من الرواد الأوائل لنظرية التوزيع النيوكلاسيكية والتي تسمى نظرية الإنتاجية الحدية والتي باشرها مع غيره على نحو الاستقلال منذ تسعينات القرن التاسع عشر بعد ظهور التحليل الحدي. يرى كلارك ان سعر المنافسة هو الطبيعي إذا بلغت كمالها، والكمال المثالي لا يوجد حسب تصوره بل يعمل النظام قريبا منه. والأسعار الطبيعية ستاتيكية وكافة النفقات الانتاجية. والتنافسية التي تؤدي الى الاسعار الطبيعية تفترض حركية تامة في عناصر الانتاج بحيث عندما يغادر العنصر هذا النشاط الى غيره لا يحصل على عائد اعلى. ويستعيد كلارك تصور سمث دخل العمل قبل الملكية الخاصة للأرض وتراكم راس المال عندما كان عائد العمل يعود كله للعامل. وبعد مشاركة راس المال والارض مع العمل لا يأخذ الأخير كل الإنتاج بل ذلك الجزء الذي يعزى الى إسهامه.

يقر كلارك بالأرض الحدية التي لا ريع لها ويضيف ثمة ادوات انتاج ايضا حدية لا عائد لها. عند كلارك، مثل بقية النيوكلاسيك، ان قيمة الانتاجية الحدية للعنصر هو العائد العادل له. وإذا اخذت عناصر الإنتاج مكافآتها بموجب الإنتاجية الحدية فإن عوائدها مجتمعة تستغرق قيمة الإنتاج. النيوكلاسيك لا ينظرون الى راس المال بأنه مُنتج بل هو عطية Endowment مثل الأرض. ولا يرى كلارك فرقا بين افتراض ثبات الأرض وتغير العمل او العكس، والفائض هو ريع للعنصر الثابت. ويفهم من هذا المنهج ان الريع التفاضلي لريكاردو لا يختص بالأرض لوحدها إنما هو مبدأ عام (Clark, chapter XX-XXIV). ولا ينقض هذا التصور نظرية ريكاردو للريع لأن كلارك يفترض لعنصر الإنتاج المتغير سعرا، وريكاردو يستبعد السعر المقرر سلفا لخدمات الأرض. وإذا كان سعر خدمات الأرض عند النيوكلاسيك هو قيمة الإنتاجية الحدية للعنصر فهذه عند ريكاردو صفر، وعند اعتماد هذا الصفر في نموذج كلارك سيكون كل الدخل للعمل وراس المال بما فيه الريع التفاضلي الريكاردي. فالمسألة مختلفة في الأسس النظرية. وقد درج النيوكلاسيك على تضمين الأرض في راس المال بصفتها إحدى مكوناته. ولذا لا يرى كلارك، على المستوى النظري التجريدي، ان يكون لريع الأرض او عائدها نظرية خاصة. لنلاحظ الشكل رقم (4).

الشكل (4)

الإنتاجية الحدية للعمل وريع الأرض

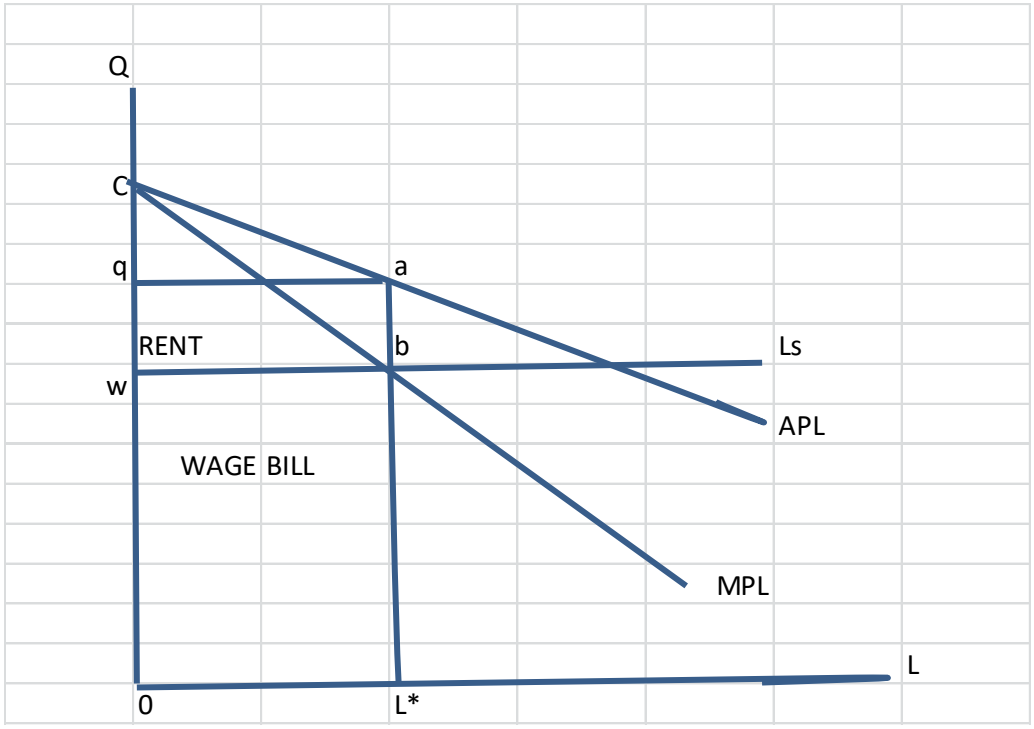

في الشكل رقم (4) أستبعد رأس المال للتبسيط . وعلى رأيهم لو استبدلت الأرض مكان العمل أي يصبح Ls بمثابة العرض المرن للأرض؛ وبدلا عن w الريع الحدي للأرض بصبح المستطيل wbL*0 عائد الأرض، والمستطيل qabw أو المثلث cbw ريع العمل. وذات النموذج يناسب إنتاج بالعمل ورأس المال، تغير العمل وثبات رأس المال او العكس ، في الحالة الأولى يكون الريع لرأس المال وفي الحالة الثانية للعمل. لكن التصور الريكاردي يختلف عن الشرح النيوكلاسيكي، وإن كان شائعا لأن ريكاردو يفترض أن الأرض قطع متساوية المساحة متفاوتة الخصوبة تدخل الإنتاج تتابعا بنفس المقدار من العمل ورأس المال ولأن الغلة تتناقص تزداد كلفة الوحدة من المحصول حتى تستغرق العائد الاعتيادي على رأس المال وأجر العمل ولا يبقى عند الحد ريع للأرض. بينما النموذج في الشكل رقم (4) يتزايد عامل الإنتاج المتغير على مساحة ثابتة لها ريع.

المهم ، في تاريخ التنظير الاقتصادي انطلقت نظرية التوزيع النيوكلاسيكية من فكرة تناقص الغلة أو الإنتاجية الحدية لريكاردو وجرى تعميمها من الأرض والريع الى نظرية عامة للتوزيع، وتعميم الريع ليكون هو الفائض والأخير ما يزيد عن العائد الذي يبقي عنصر الإنتاج في استخدامه الجاري. لو افترضنا دالة لإنتاج Y بالعمل L ورأس المال K والإنتاجية الحدية MP تكون Y :

$$Y=f(K,L)=MP_K(K)+MP_L(L)$$

ولكي يكون الدخل الموزع يساوي الدخل المنتج ، الناتج، لا تتحقق هذه العلاقة إلا إذا كانت دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى. ومن خواص هذه الدالة إذا أزداد المستخدم من عناصر الإنتاج بمعامل h يزداد الإنتاج بنفس المعامل أي:

$$F[(hK),(hL)]=hf(K,L)= hY$$

ولذلك شاع استخدام دالة Cobb-Douglas $Y=K\alpha L\beta$ بشرط ان $\alpha+\beta=1$ لأنها تحقق النظرية النيوكلاسيكية في التوزيع على اساس الإنتاجية الحدية. ونسمي العائد الاقتصادي E والريع R والفائض S فيكون الأخير:

$$S=Y- E_k(K)+E_L(L) = R_k(K) +R_L(L)$$

نظرية الريع الحديثة:

اما نظرية الريع الحديثة فلا تنحصر بمكسب أو عائد الأرض وقد وسّعت مفهوم الريع ليُعرّف بالمدفوعات الزائدة عن المقدار الأدنى الضروري لإبقاء عنصر الانتاج في استخدامه الجاري. وقد أسهم مارشال وباريتو والسيدة جُان روبنسون وبولدنغ بصفة رئيسة في المفهوم الحديث للريع (EWQ). وفي الدراسات الأحدث تستخدم للعائد الضروري لإبقاء عنصر الانتاج في الاستخدام الجاري تسمية مكاسب التحويل Transfer Earnings وهي العوائد المتاحة لأية وحدة معينة من عنصر الانتاج من أفضل فرصة بديلة. أي ان هذه الوحدة او الوحدات من عنصر الانتاج ان لم تحصل من استخدامها الجاري على مكاسب بمقدار ما تقدمه الفرصة البديلة الأفضل، مكاسب التحويل، سوف تنتقل. أما المدفوعات الفعلية لعنصر الانتاج فوق مكاسب التحويل فتسمى الريع الاقتصادي Economic Rent. ومع ذلك قد تعني مكاسب التحويل المقدار الأدنى الضروري من العائد لإبقاء عنصر الانتاج وهو المناسب، عمليا، وفي نفس الوقت لا يتنافى مع عائد الفرصة البديلة لكون التحويل ينطوي على بعض التكاليف أيضا. لذا قد يكون عائد التحويل أدنى من عائد الفرصة البديلة الأفضل بفارق تكاليف التحويل، وهو الأغلب، بدليل وجود فروقات في الأجور والربح والريع لوحدات من عناصر الانتاج المعنية تامة التماثل. ونلاحظ ان هذا الإطار المفاهيمي تعميم لفكرة الريع التفاضلي بمجرد استبدال سعر الانتاج، الذي يغطي تكاليف المدخلات الوسيطة والعوائد التوازنية للعمل ورأس المال، بمكاسب التحويل وإضافة صفة الاقتصادي للريع. ولا غرابة في الأمر فجديد المعرفة استعارة وإعادة تركيب ثم إضافة طفيفة وهكذا.

وعادة ما ينسب الريع بالمعنى الجديد الى خاصية نشأ عنها فيقال ريع: الاحتكار، التكنولوجيا، المهارة، الخبرة، المنتج الجديد، الموقع... وهكذا. بيد ان لغة الحسابات الاقتصادية، القومية، لم تتغير فالريع Rent يقترن بالأرض والملكية العقارية وهو إيجار صريح أو ضمني، محتسب، مثل إيجار المساكن التي يشغلها اصحابها. ويميّز بين الريع Rent والاستئجار Rental للمكائن والأجهزة وما اليها فهذه خدمات مشتراة من وحدات إنتاجية أخرى. ولذا فإن إيراد النفط لا يصنف جزءا منه ريعا في نظام الحسابات الاقتصادية الأصولية فحسب هذه المنظومة من المفاهيم الريع للأرض وما اليها . اي ان مفاهيم الريع الحديثة تحليلية

تنطلق من مسألة تخصيص الموارد بين الاستخدامات البديلة. ولسعة المفهوم يشمل العمل ايضا وحتى الأجر جزء منه ريعا اقتصاديا عندما لا يغادر التشغيل مكان العمل عند خفض الأجر.

يفسر الريع الاقتصادي في النظرية الحديثة، عادة، بمرونة العرض فإن كانت لا نهائية يلبّى الطلب بالسعر السائد وهو في نفس الوقت سعر التحويل لا اكثر منه ولا أقل. وما دامت مرونة العرض لا نهائية.

لا تؤثر تقلبات الطلب في وجود الريع الاقتصادي أو غيابه، الشكل (4 a). وعلى العكس، تماما، عندما تكون المرونة صفر، وسعر التحويل صفر، فعنصر الانتاج ثابت ويمثله عمود وعندما يتحرك منحنى الطلب يزداد السعر، الشكل (4b). مع هذا الطراز من العرض تكون كل القيمة ريعا اقتصاديا، وهي المساحة المحصورة بين المحور العمودي والعرض وخط السعر والمحور الأفقي. ولذا تؤدي زيادة الطلب الى زيادة الريع الاقتصادي مع بقاء العرض كما هو. ويمكن للحكومة فرض ضرائب عالية على عوائد مورد كهذا لأن ريعه اصلا مقتطع من فائض العمليات للاقتصاد أي من عوائد عناصر إنتاج أخرى.

والنمط الوسط لمرونة العرض، الشكل (4c) حيث منحنى العرض هو، في نفس الوقت، عائد او سعر التحويل لعنصر الانتاج؛ بينما عوائده الفعلية يمثلها السعرP. ولذا فالنطاق المحصور بين الخط PE ومنحنى العرض هو الريع الاقتصادي. نلاحظ مسألة غاية في الأهمية النظرية وهي ان نقطة التوازن بين العرض والطلب تكون عند الوحدة الحدية للعرض وريعها الاقتصادي صفر وعند التحرك رجوعا الى نقطة الأصل يزداد الريع الاقتصادي ليصل اعلاه في النهاية جهة اليسار. ويماثل هذا التدرج، إضافة الى وحدة حدية بلا ريع، نموذج الريع التفاضلي. ويفهم من هذه الصلة بين مرونة العرض والريع الاقتصادي ان الأخير لا ينشأ إلاّ عن احتكار، طبيعي أو مؤسسي، بشكل ما بما في ذلك قيود فرضتها تشريعات او سياسات وربما خصائص المورد مثل تكنولوجيا التخوم، أو مزايا جيولوجية أو جغرافية ... وسواها.

الشكل (5)

نظرية الريع الحديثة بالعرض والطلب

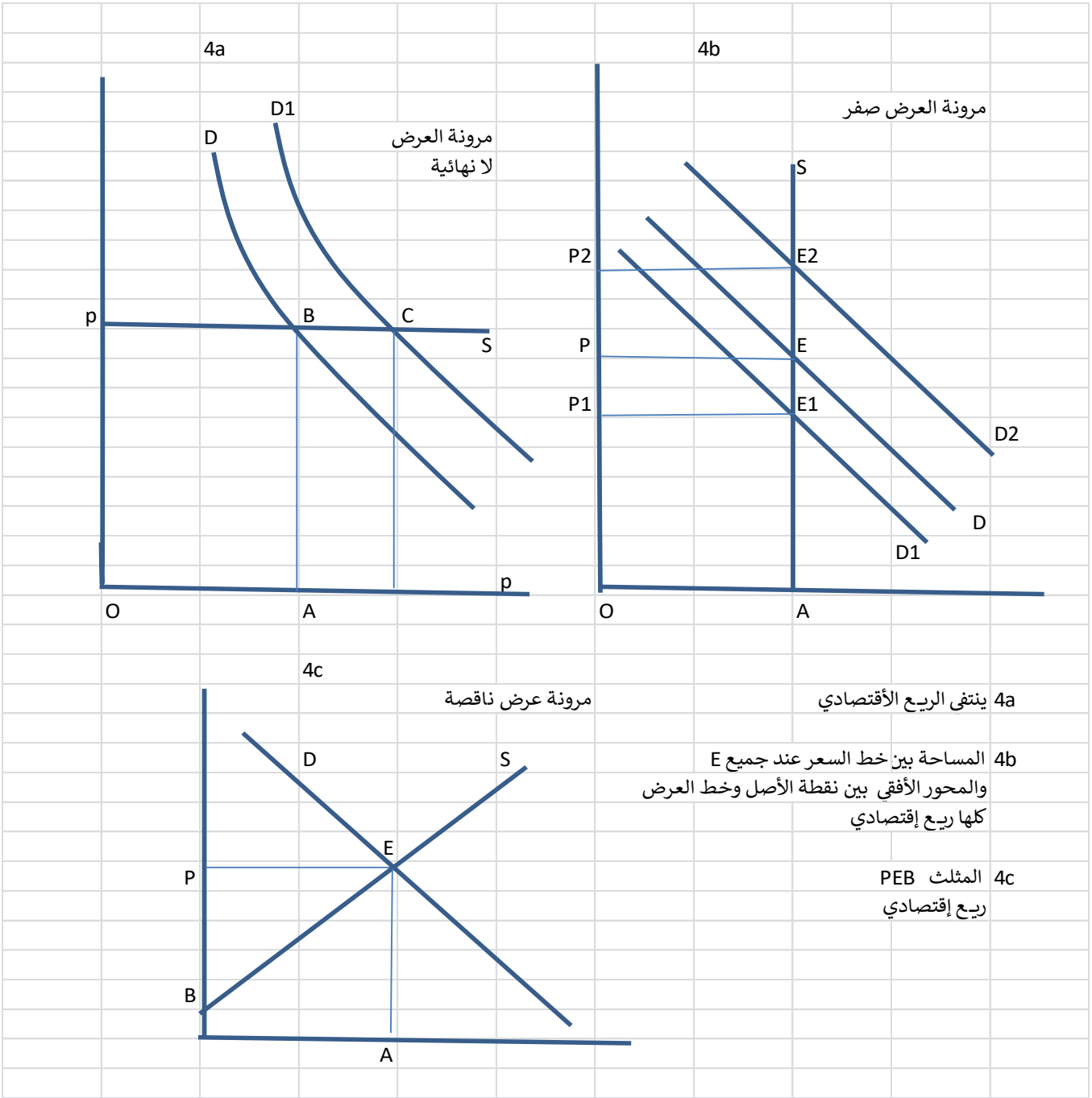

4a ينتفي الريـع الأقتصادي

4b المساحة بين خط السعر عند جميع E والمحور الأفقي بين نقطة الأصل وخط العرض كلها ريـع إقتصادي

4c المثلث PEB ريـع إقتصادي

المصدر: إعداد الباحث.

ريع المورد الطبيعي:

يعرف ريع المورد الطبيعي بسعر السوق مطروحا منه كلفة الفرصة البديلة للعمل وراس المال والجهد التنظيمي، أو جميع العناصر، الموظفة في إنتاجه. وبتعبير آخر الريع هو فائض سعر المنتج عن تكاليف الفرص البديلة لجميع العناصر المشاركة في الانتاج أو الاستخراج. ومن الجدير بالملاحظة ان تعريف هوتلنغ لريع الندرة، وهو السعر ناقصا الكلفة الحدية، لا يختلف عن ريع ريكاردو. ويعتمد الريع على سعر السوق، للمورد الطبيعي، من جانب الطلب، وهنا يزداد تأثير تغير أسعار البدائل في سعر المورد المعني إضافة على تغير تكاليف إنتاجه والمحكومة بالتكنولوجيا وهي بدورها متغيرة.

يرى البعض ان ريع المورد الطبيعي من مكونين: مطلق وتفاضلي، ويراد بالمطلق الرسم السيادي الذي تفرضه الدولة على وحدة المُنتج ويصرون على انه يرفع السعر بمقداره (Bulearca, P3). وليس ثمة سبب ضروري لقبول هذا الأطلاق، فالسياسات الضريبية للدول تختلف، ولا يُنكر فرض الرسم السيادي في إتفاقيات منح الامتياز والمشاركة في الانتاج، لكن لا توجد آلية تحتّم إضافته تلقائيا على السعر. لأن الأخير يتحدد بالعرض والطلب والسعر التوازني هو كلفة المُنتِج الحدي. وعلى فرض ان تلك الضريبة مفروضة عليه فهل يؤدي الغاؤها الى خفض السعر، هذا غير مؤكد، لأن المُنتِج الذي يلي الحدي كلفته أعلى. أي ان الريع المطلق، وجوده من عدمه، لا يتصف بالعمومية وعندما لا يؤثر في السعر فالريع تفاضلي لكل المنتجين الذين لم تفرض عليهم تلك الرسوم.

والمهم السعر الذي يسمح به الطلب، فقد يحدث ان السعر التوازني أعلى من كلفة المنتِج الحدي، عندما يعمل السوق مع طلب زائد وتوقع ارتفاع السعر، والفارق هو ريع مطلق لا شك في ذلك لكنه نتيجة للسعر وليس محددا له. كما ان وجود مقدار من الريع المطلق بسبب السوق، وهو محتمل ويحدث واقعيا، أو سياسة ضريبية متماثلة في فرض الرسم السيادي، هذه كلها لا تجعل السعر تابعا للريع بل تبقى القاعدة الرئيسة ان الريع تابع للسعر وليس العكس. ونشير الى الوقائع فهل ان قفزات سعر النفط في السنوات 1974 ، و 1980 ، و2007 جاءت نتيجة لريع مطلق فرضته الحكومات، ام ان العرض والطلب والتوقعات ... وعوامل أثّرت في مجريات العرض والطلب أدت الى رفع السعر وجاءت زيادة الريع نتيجة أخيرة. لا شك ان للمنتجين والمستهلكين استراتيجيات وسياسات، تؤثر في العرض والطلب وتنعكس في السعر والريع، غير ان هذه الأبعاد المؤسسية قد تضفي بعض الخصائص الاحتكارية على السوق مؤقتا، وربما تكون قوة الاحتكار سببا لريع مطلق لكنه لم يكن، في هذه الحالة، محددا للسعر بل العكس هو الصحيح.

ولنقارن ريع النفط بين المفهوم الكلاسيكي والحديث: حسب مبدا الريع التفاضلي لريكاردو يماثل البئر الحدي الأرض الحدية ومثلما ان الأخيرة بلا ريع كذلك البئر الحدي عند كليهما بالكاد تحصل عناصر الانتاج على عوائدها الاعتيادية وهي كافية لإبقائها في الاستخدام الجاري، في الأرض الحدية لإنتاج المحاصيل وفي البئر الحدي لإنتاج النفط. ولا بد لسعر المحصول من تغطية تكاليف الانتاج بما فيها العوائد الاعتيادية لرأس المال في الأرض الحدية لإبقائها في الانتاج. ولذلك الأرض الحدية تحدد السعر والريع لأية أرض هو هذا السعر مطروحا منه الكلفة الفعلية، شاملة للعمل ورأس والجهد التنظيمي، ولأن الخصوبة تتفاوت وتبعا لذلك

كلفة المحاصيل فالريع تفاضلي. وبنفس المنطق البئر الحدي يعين سعر برميل النفط لتغطية أعلى كلفة والفرق بينها والكلفة الفعلية لأي نفط آخر هو الريع وهو تفاضلي حتما. لنأتي الى نظرية الريع الحديثة: عناصر الانتاج الموظفة في البئر الحدي لا بد لها من عوائد تحويل ودونها يخرج البئر من الانتاج لذا يحدد البئر الحدي سعر النفط بالكلفة محسوبة بعوائد التحويل وريع البئر الحدي صفر. والريع لأي نفط آخر هو السعر ناقصا التكاليف الفعلية بما فيها عوائد التحويل لعناصر الانتاج الأساسية ولذا هو تفاضلي بعلاقة عكسية مع الكلفة وصولا الى البئر الحدي الذي ريعه صفر. وبهذا لا يختلف ريع النفط بين ريكاردو والمفهوم الحديث ، على الأقل حسابيا، مع ذلك هناك رأي آخر ينطلق من مفهوم الريع في النظرية الحديثة سيأتي لاحقا. إن الكلاسيك ومنهم ماركس يذكّرون بأن المقصود بالأرض المعنى الاصطلاحي الشامل لكل الموارد الطبيعية، بل وأكثر من ذلك قد لاحظنا استبدال الأرض بالموقع ومعالجة ريع الموقع بالاطار المفاهيمي للريع التفاضلي بعد ظهور تلك الفكرة بأقل من عقد في القرن التاسع عشر.

استنتج Harold Hotelling من بحثه عام 1931 قاعدته المعروفة بان الفرق بين السعر والكلفة الحدية، وهو ريع الندرة حسب تعريفه، لا بد ان ينمو بمقدار سعر الفائدة. ولا تختلف هذه الأطروحة، في جوهرها، عن مبدأ تسعير الأصل بالقيمة الحالية لعوائده المستقبلية، طالما ان ريع الندرة قابل للاستخراج والتحويل الى رأس مال ليوظف بعائد هو سعر الفائدة r، وبلغة النظرية الحديثة هو عائد التحويل، ومالم يتوقع مالك الثروة الطبيعية ان ريعها سيزداد بعائد الفرصة البديلة ليس من العقلانية، نظريا، الاحتفاظ بها في باطن الأرض. وقاعدة هوتلنغ بسيطة هي ان التغير النسبي في سعر المورد الطبيعي يساوي سعر الفائدة. فكأنما الوحدة من المورد، برميل مثلا، مستثمرة بعائد سنوي هو الزيادة في السعر G_p وقيمة الوحدة من المورد P وحسب قاعدة Turgot آنفا : $P= G_p/r$ ؛ ومنها $r=G_p/p$،

عند النظر الى مخزون المورد الطبيعي من ضمن الأصول Assets وهو كذلك فعلا وليس مجازا.

لكن الفكرة مدعاة للتأمل، لأن نمو ريع الندرة بسعر الفائدة مشتق من قاعدة التصرف الأمثل بالموارد وليس من محددات عرض المورد الطبيعي، المعين، والطلب عليه وآليات اشتغال سوقه الخاص. ويتطلب ارتفاع سعر المورد التوسع الأفقي أو العمودي في إنتاجه وبحكم قانون تناقص الغلة تتزايد تكاليف الانتاج، أو يتحقق الشيء ذاته بفعل النضوب التدريجي . في الحالة الأولى لا بد من ارتفاع الطلب عليه ليكون السوق قابلا لتحمل السعر الجديد؛ أما في الحالة الثانية فسوف يتحرك السعر بفعل نقص العرض مع بقاء الطلب كما هو. وإذا ما ساعد تطوير تكنولوجيا الاستخراج، أو الانتاج، على خفض التكاليف بما يعوض أثر تناقص الغلة، وبقي الطلب دون زيادة فلماذا يرتفع السعر. وعلى فرض أن مالكي المورد الطبيعي توقعوا ثبات السعر او تناقصه وتنافسوا على استخراجه، لتوظيف موارده في استخدام آخر، حسب قاعدة هوتلنغ فسوف ينخفض السعر في السوق فعلا. وعند عدم التنسيق بينهم أو تعذره لكثرتهم ينهار السعر فينحسر العرض من المنتجين الذين أصبح السعر دون تكاليفهم، ليرتفع من جديد بفعل نقص العرض، وبذا تنشأ دورة سعر بلا طائل.

ويمكن تفسير انخفاض المسار الزمني لسعر المورد الطبيعي عن مسار قاعدة هوتلنغ من جانب العرض بالمبالغة في التنافس بين مالكي المورد. أو ان المستهلكين تبنوّا سياسات متشددة لخفض الطلب عليه وهو الأرجح، على الأقل، في مثال النفط منذ عام 1974. وليس المبالغة في الاستهلاك كما استنتج خطأ نيومان وزميله (Neumann and and Erlei, pp 20-23). لأن الاستهلاك الزائد لا بد ان يعني نمو الطلب بمعدلات ضاغطة تدفع نحو زيادة السعر.

ونعود أيضا الى القاعدة آنفا، وعلى فرض ثبات كمية المستخرج، فلو استقر نمو السعر بوتيرة تعادل سعر الفائدة يكون الأخير معدلا لنمو الإيراد أيضا. وفي الاتجاه العام يغطي سعر الفائدة التضخم ويزيد عليه، وهي خاصية إيجابية لو كانت تلقائية. بيد ان مجريات السوق والبيانات التاريخية لا تنسجم مع هذا الطراز من الاستقرار الديناميكي.

<u>الريع الاقتصادى والمورد الطبيعي:</u>

الريع الاقتصادي هو الزيادة في العائد لعنصر إنتاج فوق المقدار المطلوب لبقائه في الاستعمال الجاري له أو لاجتذابه لاستخدام معين. ويرى البعض ان الأرض هي أيضا عنصر إنتاجي ولا بد ان لها عائد تحويل، بالمعنى آنفا، وما زاد عنه هو الريع الاقتصادي (Collins, opcit, pp49-50). ولذا ، حسب هذا التصور، لا بد من سعر لخدمات الأرض وما زاد عليه هو الريع الاقتصادي. ولهذا المبدأ أهمية عملية عندما تكون جهة استغلال المورد ، شركة مثلا، مستقلة عن المالك للأرض والمورد الطبيعي. في إتفاقيات الامتياز مثلا او المشاركة في الانتاج لا بد للمالك، الحكومة مثلا، من ضمان حد أدنى من العائد يسترشد بالاستخدامات البديلة لتحديده. لكن سعر الحد الأدنى لخدمات الأرض لا يخرج عن مفهوم الريع بل هو خارج تعريف الريع الاقتصادي. وهنا تجدر الإشارة الى ان سعر المورد الطبيعي (نفط، حديد، خصائص طبيعية ذات قيمة سياحية، ....، وغيرها) الذي يتضمن ريعا لا يعني إنه سعر غير عادل، والريع أيضا قيمة عادلة لمزايا المورد الطبيعي. وللتوفيق بين مفهومي الريع والريع الاقتصادي يمكن القول ان الريع جزئين العائد الاعتيادي للأرض والمورد الطبيعي وجزء آخر. ويعتمد مقدار الريع الاقتصادي على عوامل موضعية، فالنفط المستخرج من الصحراء المقفرة أو البحار يختلف عن نفط يستخرج من مناطق زراعية وقريبة من المدن.

الشكل (6)

ريع المورد الطبيعي

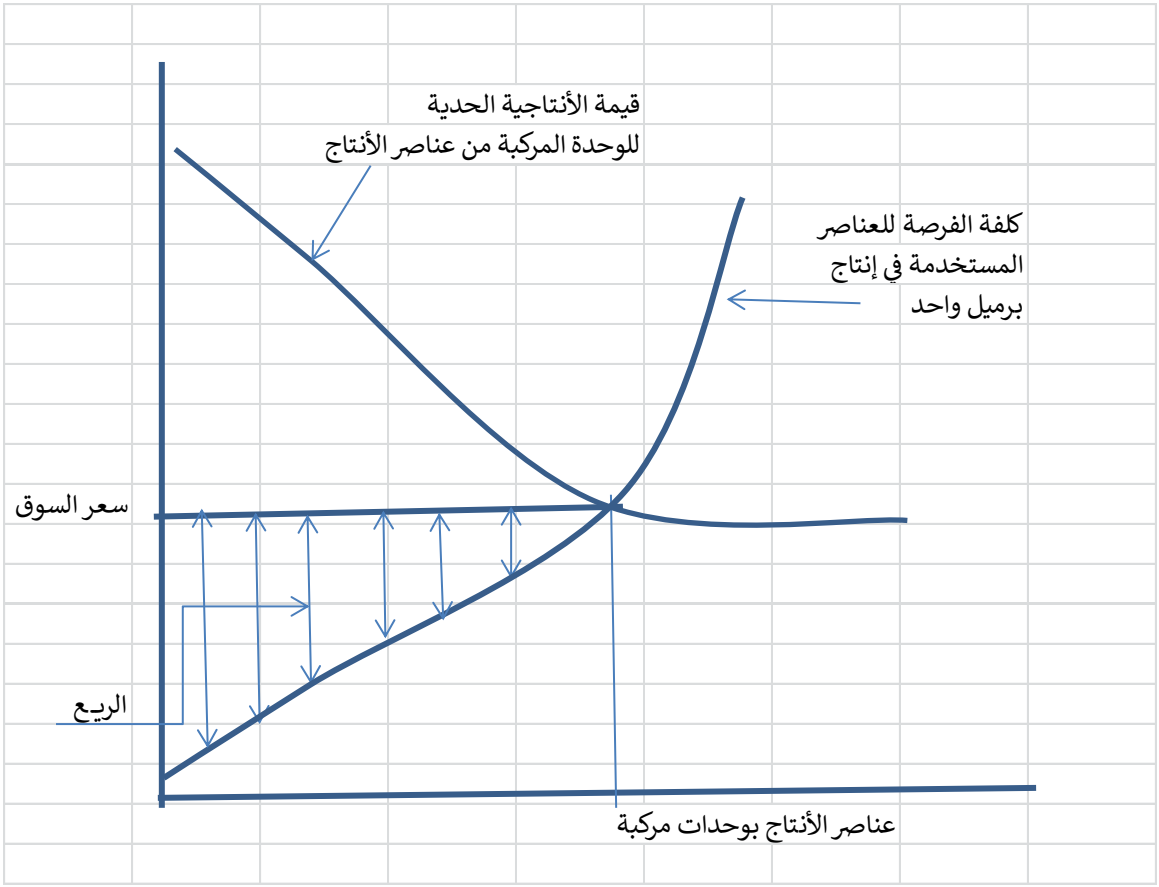

المصدر: إعداد الباحث.

نلاحظ الاتصال والاستمرارية لمفهومي الريع لأن الأصل فائض العمليات بعضه لرأس المال والجهد التنظيمي والباقي للأرض والمورد الطبيعي. هذا الأخير قسم منه عائد اعتيادي والمتمم ريع اقتصادي.

لا بأس في تصنيف الريع وربما يساعد على كفاءة أعلى للتصرف بالموارد، وخاصة غير القابلة لإعادة الانتاج أو الناضبة. ولا تخفى أضرار المبالغة في تقدير الريع بالتحيز لخفض التكاليف. وعلى سبيل المثال قد ينظر الى المياه العذبة التي تتطلبها عمليات الانتاج بأنها موارد حرة، أي لا سعر لها ولا كلفة، في مكان توصف المياه العذبة بالندرة، والحساب الصحيح للتكاليف يقتضي تقدير أسعار لتلك المياه. أو ان استخراج الفحم او النفط يتلف مساحات من الأراضي ولا بد من إضافة عوائدها الضائعة الى التكاليف، أو تكاليف

إصلاحها إن بقيت قابلة للإصلاح. وعند استبعاد تلك التكاليف فالريع مبالغ به وعادة لحساب الجهات الشريكة غير المالكة للأرض والموارد الطبيعية كي تنتزع حصة كبيرة من الريع.

عندما يُعرض مفهوم الريع الاقتصادي على النظرية النيوكلاسيكية وعلى فرض اكتمال الأسواق والمنافسة التامة ينتهي النموذج النظري الى توازن Equilibrium يختفي معه الريع الاقتصادي تماما، لأن جميع الأسعار عند التكاليف الحدية، والمعبّرة في نفس الوقت عن كلف الفرص البديلة للمدخلات وعناصر الانتاج حسب مقتضيات الكفاءة، لا زيادة ولا نقصان. وعلى هذا الأساس يشتغل الإطار المفاهيمي للريع الاقتصادي على انحرافات طارئة أو إعاقة لعمل الأسواق.

الريع الاقتصادي مرتبط بأسعار وكميات المدخلات الوسيطة، بشروط الكفاءة، ثم كلفة الفرصة البديلة للمقادير الضرورية من عناصر الانتاج المطلوبة للوحدة من المورد الطبيعي المُنتَج. والنفقات الزائدة عن ذلك الحد للطن من الحديد الخام، النحاس، أخشاب الغابات الطبيعية، أو برميل النفط ... وسواها هو اقتطاع لجزء من الريع. وليس من المبالغة أن جزءا من الريع، بالمفهوم الاقتصادي، تنتزعه جهات عدة من خلال عقود التجهيزات ومقاولات التطوير وخدمات الإدارة ؛ ضمن نفقات إدارية عامة Overhead، وتُضيّع بعضه اشكال مختلفة من عدم الكفاءة. بيد ان هذه الأبعاد ليست من القوام الأساسي لنظرية الريع.

وربما يساعد الوضوح النظري لتصور مقاربات مناسبة لتلك المشكلات. و قد استوعب المنهج الحديث لتقييم المشاريع وبرامج الاستثمار مفهوم الريع الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال تقييم كافة المدخلات والمخرجات بالأسعار المعبرة عن تكاليف الفرص من زاوية الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق ينظر للأمر من الجهة الأخرى فمثلما توجد أسعار تضمنت ريعا اقتصاديا هناك أخرى دون مستوياتها المناسبة تنطوي على بخس في تقييم عناصر الانتاج.

خاتمة:

الريع حقيقة اقتصادية كبيرة وتعكس آليات عمل النظام الاقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيع الدخول والثروات . أذ لا يمكن الفصل بين ذلك كله وتكوين الأسعار والفائض، وفي العراق لا يقتصر نطاق ظاهرة الريع على مجال بعينه. بل ان الريع من اقوى محددات المسار المستقبلي للتشكل الحضري وانتشار وتركز النشاط الاقتصادي في المكان. وحتى مشاكل الإشغال غير الرسمي للأرض، وعدم الاتساق بين التوسع السكني والبنى التحتية، ومشكلة السكن لذوي الدخل المحدود، والتجاوز على حقوق الملكية له صلة وثيقة مع اقتصاديات الأرض، سعرها وريعها، وتنافس الاستخدامات البديلة على الأماكن ذات المزايا العالية. وإضافة على تلك الأبعاد، وغيرها، يزداد تأثير الأرض في الاداء الاقتصادي مع أمولتها واندراجها في الاستثمار السوقي والمضاربة وتأثيرها بالنتيجة في بنية عوائد الموارد الأخرى والنمو الاقتصادي وانماط الاستهلاك. وأيضا، ينتظر، منطقيا، من الأوساط الأكاديمية، للدول التي يوصف اقتصادها بالريعية، اهتماما نوعيا في التنظير للريع واقتصاديات الأرض.

يفترض نظام الزراعة المضمر في النموذج الريكاردي ان الفلاح المستأجر للأرض ينفق على العمل ووسائل ومستلزمات الإنتاج ويتحمل المخاطر فهو منظم Entrepreneur ومستثمر لراس المال، وعائد العمل اجر كفاف لا يتغير. وبإضافة مبدا تناقص الغلة ، الإنتاجية الحدية، والذي يقوم على تغير أحد العوامل وثبات الأخريات ويفسح المجال للتحليل الحدي بالتفاضل calculus والذي بدوره يعبر على افضل وجه عن فرضية ثبات اثر العوامل الأخرى ذات الأهمية المحورية في العلم المعاصر. لكل ذلك صارت البنية المنطقية للنموذج الريكاردي قابلة للاستعارة، او التعميم، وبذلك قدمت الأساس لنظرية التوزيع النيوكلاسيكية، واخذت طريقها الى مجال أوسع.

المصادر:

Johnson, Alvin Saunders, Rent in Modern Economic Theory: An Essay in Distribution, Publications of the American Economic Association , Nov., 1902, 3rd Series, Vol. 3, No. 4 (Nov., 1902), pp. 1-129.

Tsoulfidis, Lefteris, Competing Schools of Economic Thought, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2010.

Deák, Csaba, Rent t Theory and the price of Urban Land Spatial Organisation in a Capitalist Economy, King's College, Cambridge University ,March 1985.

Basu, Deepankar , Marx's Analysis of Ground-Rent: Theory, Examples and Applications, December 2018, UMass Amherst Economics Working Papers. 475.

Marx, " Chapter 14 Adam Smith's Theory of Rent", in Theories of Surplus Value, Marx 1861, https://www.marxists.org/archive/marx/works.

Costabile, Lilia, and Rowthorn, Bob, Malthus's Theory of Wages and Growth, The Economic Journal, Vol. 95, No. 378 (Jun., 1985), pp. 418-437.

Marx, Karl, A Critique of Political Economy, Volume III: The Process of Capitalist Production As a Whole, Edited by Friedrich Engles, 2010. https://www.marxists.org/archive/marx/works.

Institute for New Economic Thinking (NET), Dr. James Anderson.

O'Kelly, Morten and Bryan, Deborah, Progress in Human Geography, 20,4 (1996), PP457-475. , ResearchGate, July, 2014.

Economic World Quiz,gkduniya.com.

Ward, Callum and Aalbers, Manuel B, Virtual special issue editorial essay: 'The shitty rent business': What's the point of land rent theory?, urban studies journal limited, March 2016, SAGE.

Neumann, Christoph and Erlei, Mathias, Price Formation of Exhaustible Resources: An Experimental Investigation of the Hotelling Rule, October, 2014, core.ac.uk .

Collins, Joseph Loreto, Possession vis-à-vis Power: Rent Theory, Global Mining and Modern Landed Property in Australia 1861- 2014, A thesis for the degree of Doctor of Philosophy from Western Sydney University, 2016.

Lackman, Conway L., The Modern Development of Classical rent Theory, The American journal of Economics and Sociology, VOL.36, No.1(Jan. 1977), PP 51-63.

Clark, John Bates, The Distribution of wealth: A Theory of Wages , Interest and Profits(1899), The Macmillan Company , 1906, online library of Liberty.

Schumpeter, Josef A., History of Economic analysis, 1954.

Cantillon's System, History of Economic Thought ,hetwebsite.net.